

العلاقة بين العالم العربي والغرب في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين (1990 م - 2004 م)

Search title:

The relationship between the Arab world and the West at the end of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century (1990-2004)

الباحث:

د. عبد المجيد نايف أحمد علاونه

أستاذ علم الاجتماع جامعة القدس المفتوحة، فرع القدس – فلسطين

Email: a_dr.abed@yahoo.com

الملخص

إن الهدف الأساسي من وراء هذه الدراسة هو البحث في العلاقة بين العرب والغرب شعوباً وحكومات خاصةً في الفترة الفاصلة بين القرنين العشرين والحادي والعشرين، لذلك ستكون المحاولة في إطار معرفة الفهم الصحيح والسليم لشكل العلاقة بينهما على طابعها الموجود إن كان سياسياً أو اقتصادياً أو غيره كما أن الإطار النظري لهذه الدراسة تناول العديد من المفاهيم التي من شأنها توضيح العلاقة بين الدول بشكل عام لتباين مدى وجود العلاقة بين العرب والغرب، وهل الأسس الرئيسية للعلاقة الصحيحة موجودة بين كلا الطرفين؟ كما أن هذا البحث أعتمد على المراجع من كتب ومجلات مختلفة تختص بهذا الموضوع وأيضاً الملاحظة الموجودة من خلال الواقع العربي الحالي للدول العربية شعوباً وحكومات، ومدى تأثير الغرب عليها سلباً أو إيجاباً كونه الجانب المتقدم في هذه المعادلة من مختلف الجوانب، حيث تم استخدام المنهج التاريخي والتحليلي النقدي، وتمت المحاولة للإجابة على مشكلة هذا البحث المتعلقة بالعلاقة بين العرب والغرب في مطلع القرن الحالي من خلال توضيح لمدى تأثير المراحل التاريخية والعوامل المختلفة المرتبطة مع بعضها والمؤثرة على إيجاد واستمرار تلك العلاقة بين العرب والغرب، وأيضاً توضيح لعملية السلام القائمة في هذه المنطقة كعامل مهم لاستمرار تلك العلاقة وأيضاً توضيح حالة الوطن العربي في الوقت الحالي لتباين شكل العلاقة وإظهار ما هو مدى تأثيرها، أي تأثير العلاقة على الدول العربية وكيفية قبول تلك الدول العربية بها واستمرارها بشكلها الموجود حالياً، على اعتبار أنها علاقة غير متكافئة مثلما يظهر أمام الجميع.

كما أختتم هذا البحث بملخص توضيح ما تم عرضه في متن هذا البحث بشكل مختصر وتعطي صورة واضحة للعلاقة بين العرب والغرب وإمكانية اتباع توصيات جديدة من الممكن أن تسهم في إيجاد تعاون بين الدول العربية إذا أرادت ذلك، بحيث تتلخص تلك التوصيات في توافر الوعي الكافي والإرادة الصلبة لتحقيق الاستقلال بالشكل الكامل دون أن تكون مستغلة من أي طرف آخر.

الكلمات المفتاحية: العلاقة، العالم العربي، الغرب، نهاية القرن العشرين، بدايات القرن الحادي والعشرين.

The relationship between the Arab world and the West at the end of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century (1990-2004)

Abstract

The main goal behind this study is to research the relationship between Arabs and the West, peoples and governments, especially in the period between the twentieth and twenty-first centuries, so the attempt will be within the framework of knowing the correct and sound understanding of the form of the relationship between them according to its existing character, whether it is political, economic, or otherwise ... The theoretical framework of this study deals with many concepts that would clarify the relationship between countries in general, in order to vary the extent of the relationship between Arabs and the West, and are the main foundations for the correct relationship present between both parties?

Also, this research relied on references from different books and magazines related to this topic, as well as the observation that exists through the current Arab reality of Arab countries, peoples and governments, and the extent of the West's influence on them, negatively or positively, being the advanced side in this equation from various aspects, where the historical and analytical method was used. Critical, and an attempt was made to answer the problem of this research related to the relationship between Arabs and the West at the dawn of the current century by clarifying the extent of the influence of the historical stages and the various factors linked with each other and influencing the creation and continuation of that relationship between Arabs and the West, and also an explanation of the peace process existing in this region as an important factor For the continuation of that relationship and also to clarify the state of

the Arab world at the present time for the variation in the form of the relationship and to show the extent of its impact,

that is, the effect of the relationship on the Arab countries and how those Arab countries accept it and continue in its current form, given that it is an unequal relationship as it appears before everyone.

This research was also concluded with a summary that briefly clarifies what was presented in the body of this research and gives a clear picture of the relationship between Arabs and the West and the possibility of following new recommendations that could contribute to creating cooperation between Arab countries if they wanted to do so, so that these recommendations are summarized in the availability of adequate awareness and solid will To achieve complete independence without being exploited by any other party.

Key words: the relationship, the Arab world, the West, the end of the twentieth century, the beginning of the twenty-first century.

المقدمة:

إن محور هذه الدراسة جاء لتوضيح بعض الحقائق الموجودة حالياً في العالم بطريقة علمية وموضوعية، وذلك وفقاً لمنهجية البحث المستخدمة فيه، أملاً الباحث هنا أن لا يساء الفهم من بعض النتائج التي قد يتمخض عنها هذا البحث، فالهدف الاساسي ليس هجوم على أي طرف كان بقدر ما هو توضيح للواقع الحالي لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الموجودة في العالم وخاصة ما يتعلق منها في العالم العربي، حيث سيتناول هذا البحث موضوع علاقة العرب والغرب في مطلع هذا القرن، ولعل دوافع الدراسة تكمن في عنصر الغرابة والإثارة التي تميزت بها تلك العلاقة خلال نصف القرن الماضي (القرن العشرين) أي بعد حصول معظم البلاد العربية على استقلالها، حيث أصبح عند الناس خاصة العرب عدم تقدير للمعرفة الصحيحة لشكل العلاقة بين العرب والغرب شعوباً وحكومات، فبعد أن كانت العلاقة بين البلاد العربية نفسها خاصة مرحلة ما قبل الاستعمار تعبر عن تواصل طبيعي من جوانب مختلفة داخل الوطن العربي الواحد عبر التاريخ الماضي، إلا أن العوامل السياسية والظروف التي مرت بها المنطقة العربية، خاصة الاستعمار الأجنبي قد أحدثت تحولات هائلة في طبيعة المجتمع العربي كافة، حيث أدت إلى انقطاع التواصل التاريخي والجغرافي وحتى الثقافي فيما بينهم أي بين العرب شعوباً وحكومات خاصة بعد وضع الحدود السياسية المصطنعة بشكلها الحالي التي أدت إلى تفسخ الوطن العربي إلى اثنتان وعشرين دولة بعد أن كانت دولة واحدة تحت ظل علاقة معروفة وموحدة.

لقد ظهر أنه لم يكن هذا الانقطاع الظاهر بهذه الصورة في العلاقة شاملاً بين العرب أنفسهم إلا خلال العشرة سنوات الماضية أي بعد حدوث حرب الخليج الثانية وإن كان هنالك ظهور لبعض مظاهر التوحيد الشكلية بين العرب متمثلة بجامعة الدول العربية، إلا أن ذلك لا يعكس الواقع العربي الصحيح، فكما كان الانقطاع بين الدول العربية نفسها لأسباب سياسية وجغرافية تتعلق بالحدود بين الدول العربية، إلا أن التواصل في العلاقة بين العرب والغرب حدث تحت تأثير عوامل سياسية واقتصادية أيضاً، تتعلق بمصالح الدول الغربية في المنطقة العربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على تلك المنطقة والتحكم بهاعن طريق وجود قوة لها فيها، وظهر ذلك جلياً خلال حرب الخليج الثانية والثالثة، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن علاقة الدول الغربية مع العرب لا تقوم على علاقة أخذ وعطاء بل تأخذ الدول الغربية ما يناسبها فقط، وبذلك فقد أصبحت علاقة غير متكافئة بين الدول العربية والغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وحتى المساعدات التي تقدمها الدول الغربية للبلاد العربية تستردها بطرق غير مباشرة من خلال سيطرتها الموجودة وهيمنتها على المنطقة العربية وجعل الأسواق العربية بل وجعل الاقتصاد العربي بأكمله تابعاً للاقتصاد الغربي حتى لا يصبح هنالك استقلال كامل للدول العربية وحتى يبقى الاستقلال السياسي للدول العربية غير كامل لأن الاستقلال السياسي لوحده لا يكفي دون الاستقلال الاقتصادي بكافة أبعاده.

إن هذا التواصل في العلاقة بين العرب والغرب لم يكن كسابق عهده القديم يسير بوتيره واحدة "قائمة على استعمار البلاد العربية" بل شهد تفاوت وتشكل وتنوع في أشكال هذا التواصل نظراً للدور الذي لعبته الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي أثرت على تركيبية وبنية المجتمع العربي، حيث أثرت تلك الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية على مدى العقود المتلاحقة من القرن الماضي ومن أهمها ما جاء فيها من حروب مثل حرب عام 1948م وحرب عام 1956م وحرب عام 1967م وحرب عام 1973م وحروب الخليج الأولى والثانية والثالثة وما عقب كل تلك الحروب والأزمات من تأثير سلبي على منطقة الشرق الأوسط بأكمله. يظهر بعد الإستعراض لهذه المقدمة القصيرة عن موضوع هذا البحث بأنه لا بد من الإشارة هنا إلى طريقة تصنيف وتبويب أجزاء هذا البحث بشكل كامل خلال هذه الفترة، حيث تم تقسيم هذا البحث وترتيبه على النحو التالي:

المقدمة: تم فيها استعراض موضوع البحث كمدخل تمهيدي له.

الفصل الأول: تناول هدف البحث والإطار النظري له، كما تم في هذا الفصل من البحث استعراض مشكلة البحث والفرصيات والمنهج المتبع فيه.

الفصل الثاني: وضح نشأة العلاقة بين العرب والغرب وبعض العوامل المرتبطة بها.

الفصل الثالث: تناول تحليل العوامل المختلفة من ثقافية واقتصادية وسياسية وكيفية تأثيرها على العلاقة بين العرب والغرب.

الفصل الرابع: وضح حالة الوطن العربي في الوقت الحاضر وبعض المؤثرات الخارجية التي تؤثر عليه واشتمل على خلاصة البحث وقائمة المراجع المستخدمة فيه.

" الفصل الأول "

هدف البحث والإطار النظري

إن هذه الدراسة تسعى إلى تناول الإطار النظري الذي كانت قد بُحِثت من خلاله مناقشة الكثير من الآراء حول العلاقة بين الدول العربية والغربية خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تلك الآراء قد قامت على تحليل لطبيعة تلك العلاقة وخاصةً الطبيعية السياسية ومن المعلوم أنه كان الهدف الرئيسي من ذلك التحليل للآراء المختلفة هو إظهار تحليل من نوع آخر يقوم بدراسة تلك العلاقة في الوقت الحاضر وليس في الزمن الماضي، وفي الوقت الذي تقوم فيه بعض الدراسات بتناولها لتلك العلاقة بين العرب والغرب (دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حكومات وشعوب) بطرق منفصلة عن الناحية السياسية كما كان ذلك من قبل بعض الباحثين.

إن إضفاء الشكل غير السياسي على العلاقة بين العرب والغرب هو شيء خادع للكثير من البلاد العربية التي تُعتبر علاقتها مع الدول الغربية هي المصدر المهم من القوة لأفرادها، إلا إن هذه الستائر على الطابع السياسي لا تظهر إلا من خلال التصورات العلمية التحليلية الصحيحة مع توضيح بعض الأمثلة من الواقع لبيان حقيقة تلك العلاقات بين العرب والغرب، لذلك فإن الجوانب المتباينة لهذا البحث سوف تكون موضحة ومبنية على التحليل للحقب التاريخية الماضية وليس فقط في مطلع القرن الحالي، وذلك للتمكن من توضيح طبيعة العلاقة التاريخية بين العرب والغرب، حيث أن الفهم الصحيح للعلاقة اليوم دون الرجوع إلى التاريخ لا يكفي لتوضيح تلك العلاقة، فالعلاقة قائمة في الماضي ولكن شكل تلك العلاقة الآن هو الذي أخذ مؤشرات مختلفة عن الماضي، وفي سياق هذا الموضوع لا بد من الإشارة إلى مفهوم العلاقة الصحيحة والسليمة وما يترتب على تلك العلاقة من مفاهيم أخرى عبر التاريخ وفي مراحلها وحلقاتها المتعاقبة والمختلفة، فالعلاقة بالشكل الصحيح تعني المساواة بين الأطراف التي توجد بينهم سواء كانوا أفراد أو جماعات أو دول فيما بينهم.

إن العلاقة الصحيحة بين الدول تضمن حق المشاركة للجماهير من كلا الطرفين بطريقة متساوية، بحيث تقوم تلك العلاقة على الاحترام والثقة من كلا الطرفين لأن المجتمعات فيما بينها هي تعبير عن علاقات بين أفرادها تؤدي إلى تفاعلات بينهم ويكون نتيجة لذلك الشيء المتوقع من تلك العلاقات والتفاعلات، حيث أن التفاعلات تتصاعد لتأخذ أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، أو نتيجة لتلك العلاقات تتحدد التوقعات وهذه الثلاث عوامل الأساسية والرئيسية لبيان طبيعة العلاقة بين المجتمعات أو بين الحكومات والدول المختلفة سواء كانت عربية أم أجنبية.

إن تلك العوامل الثلاثة السابقة ((العلاقات ← التفاعلات ← التوقعات)) لا بد وأن تؤدي إلى الفعل المعين سواء كان الفعل الاجتماعي أو الاقتصادي أو أي شكل آخر له...، فمن هنا تبرز طبيعة العلاقة إن كانت سليمة أو علاقات قائمة على مصلحة أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر لأن الفعل الاجتماعي أو الفعل على شكل آخر يظهر بصورتين رئيسيتين وهما إما فعل سليم، أو فعل غير سليم، ولا يمكن وجود شكلي الفعل معاً في نفس الوقت، فالفعل السليم يظهر إذا تحققت ثلاثة عوامل رئيسية وأساسية لوجوده وخاصةً به وهي الامان

والاحترام والثقة ولا بد الآن من توضيح كل من هذه المصطلحات كل على حدة وإن كانت تابعة ومتربط كل منها بالآخر.....

1 - الامان: وهذا يعني بالنسبة لوجود العلاقة بين العالم العربي والغرب هو عيش كلا أطراف العلاقة بطريقة آمنة ودون خوف أو رعب أو إغتراب أو المرور بنكبات وأزمات وحروب بطريقة مستمرة على مدى التاريخ الطويل.

2 - الاحترام: إن هذا العامل لا يتحقق إلا اذا كانت العلاقة نابعة من المساواة بين الطرفين (طرفي العلاقة) سواء كانت مجتمعات أم حكومات، أما إذا كان يوجد فجوة في تلك المساواة في مختلف المجالات والمستويات، يعني دوله كبيرة ودوله صغيرة أو دولة غنية ودولة فقيرة، أو دولة متقدمة ودولة متخلفة، فإن تلك العلاقة في هذه الحالة لا تقوم على أساس الإحترام والأمان بسبب وجود مصلحة لطرف على حساب الطرف الآخر، وهنا لا بد من توضيح كيفية الطبيعة الأساسية لتلك الدول، فهل تقدم وتطور وغنى تلك الدول الغربية كان أساسيا فيها أم انه جاء نتيجة لسياساتها الإستعمارية وتحكمها بثروات غيرها من الدول ومن أهمها الدول العربية ومن ثم أصبحت العلاقة بينها وبين هذه الدول العربية غير متكافئة.

3 - الثقة: أيضا إن عامل الثقة يتحقق عندما تتحقق العوامل السابقة من أمان واحترام، لانه عندما لا يوجد احترام وامان فالثقة تكون معدومة بطبيعة الحال بين كلا الأطراف الموجودة فيها تلك الدول وينعدم الصدق الحقيقي بينهما أيضا وان كان يظهر نوعاً من الصدق السطحي.

يظهر الآن بأنه لا بد من رؤية الواقع العربي الحالي ورؤية الدول والحكومات العربية كخير مثال على توضيح العلاقة بين العرب والغرب في هذا الوقت بالذات وهو الوقت الحاضر، فهل ما تم عرضه من توضيح للعلاقة بين الاطراف ينطبق على واقع الدول العربية في علاقاتها مع الدول الاجنبية (الغربية) ام لا... ؟ !
الجواب طبعاً بالنفي....، لأن المتتبع لتلك العوامل يظهر له وبدون شك بأن العلاقة بين الدول العربية والغربية لا تقوم على أسس صحيحة وسليمة من أشكال العلاقات، وذلك بسبب عدم المساواة بين تلك الاطراف في مجالات مختلفة وحرص الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية على مصلحتها الخاصة دون غيرها في منطقة الشرق الاوسط وخاصة الثروة النفطية في منطقة الخليج العربي.

إن ذلك التحكم في منطقة الشرق الأوسط ومن أهمها الدول العربية من قبل الدول الغربية يتطلب ولاء من قبل أنظمة الحكم المتتالية لها بل وتحرص على ذلك الولاء مثلما حاولت أن تفعل الدول الغربية ذلك وخاصة في أنظمة الحكم العربية في منطقة الشرق الاوسط، حيث تصاعدت حدة التدخل في تلك المنطقة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي التي كانت الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية تولي لة كل حساب خوفا على مصالحها الاقتصادية المتمثلة بالنفط في المنطقة العربية في الشرق الاوسط وفي اطار سعي الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية في جعل أنظمة الحكم في الدول العربية موالية لها، فهي تسعى حالياً الى خلق أنظمة موالية لها تحت إغراءات وإملاءات مصطنعة مثلما فعلت ذلك في أفغانستان قبل عدة أعوام بغض النظر عن مصلحة هذه الدول لأن الجاني لا يهمة مصلحة المجني عليه بل على العكس من ذلك.

أما فيما يتعلق بهذه العلاقة بين العرب والغرب اليوم فيوجد هنالك العديد من المتغيرات والمؤشرات الدالة على وجود تلك العلاقة بشكلها السلبي الحالي (ستظهر بوضوح في سياق هذا البحث لاحقاً)، فلقد تبين من التوضيح السابق على أن العلاقة كلما ارتكزت معرفتها ورؤيتها في الفكر الثقافي المعاصر لمختلف الشعوب على أساس مفهوم (سياسي وتاريخي) ترجع لأصلها، سواء كانت إيجابية أو سلبية بحيث تنصف بالشمول في مختلف الجوانب، وأيضاً هنالك صعوبة في إيجادها على تلك الأسس المركبة المزعومة من قبل دول الغرب نتيجة لوجود متغيرات متعددة كثيرة تؤثر عليها.

كما أن تلك المتغيرات المذكورة متنوعة بشكل واضح وملاموس فمنها ما يوجد ضمن الجانب الاقتصادي ومنها أيضاً ما هو موجود على الجانب السياسي ومنها ما هو موجود على الجانب الاجتماعي والثقافي، وأيضاً هنالك ما يوجد ويقوم على المصلحة الخاصة لأحد الطرفين، لذلك فإن طبيعة تلك العلاقة ونوعها بين مختلف الدول تتأثر بالنواحي السياسية والتقدم فيها. كما أن العلاقة في مفهومها الحالي تتأثر بالتقدم والتطور الموجود على اختلاف مستوياته من تطور في المجالات الاجتماعية والمجالات السياسية والمجالات الاقتصادية وبقيم ومعايير المجتمعات والدول المختلفة والمتغيرات والمؤشرات الموجودة في العالم اليوم.

إن العمل على إيجاد تعريف مطلق لشكل العلاقة يواجه صعوبة نظرية وذلك نظراً لطبيعة الوقت المعاصر الذي يتسم بنوع من التعقيد الموجود في مختلف نواحي العالم حالياً وفي مختلف الدول والمجتمعات وخاصةً المجتمعات والدول الرأسمالية الغربية وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى المجتمعات الأخرى وعلى كل حال، ونظراً لصعوبة تعريف مفهوم العلاقة وتوضيحها بسبب انه مفهوم سياسي وتاريخي شامل وبسبب كونه يختلف من وقت إلى آخر بسبب الطبيعة العالمية الحالية المعقدة في علاقاتها، فإن ذلك لا يدل على انه يمكن استخدام هذا المفهوم (العلاقة) دون شئ يُعرف عنه، فهناك أسس معروفة عن وجود العلاقات بين أطراف مختلفة ويمكن للمتفحص أن يعرف مدى الكيفية التي توجد فيها العلاقة بين طرفين مختلفين أو متساويين كما تبين سابقاً.

إن الأسس التي يوجد عليها مفهوم العلاقة تتطلب التزام من كلا الطرفين حتى يتم تحقيق تلك العلاقة بالصورة الصحيحة لها، وإذا كان هنالك اختلافات في فهم تلك العلاقة بين الدول نتيجة لاختلاف الزمان والظروف المصاحبة له إلا أن تلك الاختلافات في الفهم لذلك المفهوم لا يجوز أن تقوم على إهمال الأسس الأساسية والرئيسية التي قام عليها نظام العلاقة، كما أستقر ذلك في الفكر الثقافي المعاصر المختلف والسائد الآن في الدول والمجتمعات والشعوب ولدى الأفراد على مر التاريخ وفي حقه المختلفة.

كما أن وجود العلاقة بشكلها السليم والصحيح يضمن توفر شروط متنوعة وهي ضمان الحقوق المختلفة للأطراف ذوي العلاقات وإعطاء الحقوق للأفراد (لأفراد المجتمع وليس فقط للفئات الحاكمة) مثل الحقوق في المشاركة السياسية وإعطاء الحرية والديمقراطية بشكلها السليم (وليس كما تراه الدول الغربية) لمختلف فئات المجتمعات وضمن الحقوق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمكن الإنسان من العيش بكرامة وإعطاء حرية الرأي والرعاية والعدالة الاجتماعية والتنمية بمختلف أشكالها ومشاركة مختلف فئات المجتمع فيها على اختلاف انتماءاتهم السياسية وطبقاتهم الاجتماعية على اعتبار ان التنمية السياسية احد شروط هذا العصر المتقدم.

إن هذه المسؤولية في قيام العلاقة بالشكل الصحيح والسليم تُعتبر من مسؤوليات الفئة الحاكمة في كل دولة وأيضاً يقع على مسؤولية هذه الفئة ضمان توفير الحقوق المختلفة السالفة الذكر للإفراد وضمن تطبيق المبادئ والالتزام بالمبادئ الأساسية للأمم وجعل الحكم من أجل المصلحة العامة للناس وليس استغلال ذلك الحكم لصالح فئات وطبقات محددة في داخل المجتمع عن طريق إقامة علاقة ذات شراكة غير متكافئة بين الدول العربية والدول الغربية كما هو قائم حالياً، هذا ما سوف يتبين بوضوح في هذه الدراسة لاحقاً....

كما أنه من الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة أيضاً هو محاولة التوصل إلى المعرفة الصحيحة للنموذج القائم حالياً من شكل العلاقة السياسية بين العرب والغرب، فالعلاقة بين الحكومات وليست بين الشعوب، حيث أن ذلك سيكون في إطار تصورات ورؤية للعلاقات المختلفة دولياً في الوقت الحاضر على اختلاف التغيرات والأحداث التي أصبحت بها هذه العلاقة على درجة كبيرة من الأهمية وأصبح هنالك خطورة كبيرة على صعيد العلاقات بين تلك الأطراف (العرب والغرب) وأيضاً من الناحية السياسية يوجد خطورة كبيرة خاصة في البلاد العربية، على اعتبار أن هنالك محاولة لإضفاء الهيمنة المخفية على السياسة الغربية وخاصةً سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتجريد تلك العلاقة من المضمون السياسي لها وجعلها علاقات تجارية واقتصادية مثل العلاقات مع دول الخليج العربي فيما بينها وبين دول الغرب التي تقوم على بيع البترول للغرب مقابل الثمن كما يفهم ذلك بعض الناس، ولكن العكس هو الحاصل، فالعلاقة هنا ليست تجارية واقتصادية وإنما العلاقة سياسية بحتة محاولة بذلك تلك الدول الغربية إلى السيطرة الاقتصادية من خلال المضمون السياسي لتلك الدول الغربية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية لقيام النظام الدولي (العالمي) الجديد على أسس نظام الرأسمالية الغربي الجديد القائم على استغلال الثروات الاقتصادية في الوطن العربي وخاصةً الثروات النفطية وجعل الأسواق العربية أسواقاً لاستهلاك المصنوعات والمنتجات الأجنبية، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق بعض من النزاعات والحروب في المنطقة العربية وذلك لجعل تلك المنطقة في حاجة إلى الأسواق الأجنبية الخاصة بالنواحي العسكرية، لأن تلك الحروب والنزاعات العربية من شأنها أن تقوم على مصلحة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وأن تلك المصلحة للغرب تكمن في الأطراف المتصارعة في المنطقة مع بعضها البعض لتتمكن الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك من السيطرة بطريقة لا أحد يستطيع أن يخالفها فيها، يظهر ذلك جلياً من خلال ما حدث في حرب الخليج الثانية والثالثة وما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من سيطرة شبه كاملة على منطقة الخليج العربي بحجة تطبيق القرارات الخاصة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن والشرعية الدولية وحماية الدول والديمقراطية وتحقيق الوجود لحقوق الإنسان.

إن هذا الإطار بالنسبة لهذا البحث يُشكل الأداة الاسترشادية والتحليلية التي تمكن الباحث والدارس لهذا الموضوع من فهم واستيعاب وضع العالم العربي والعلاقات بينه وبين الغرب منذ زمن تاريخي طويل والتي من المؤكد بأنه يُنظر إليها من قبل حكومات الغرب على أنها علاقة مصلحة لها دور إيجابي بالنسبة لهم أي للغرب ويُشكل عدم وجود تلك العلاقة خطورة على زعزعة أمن واستقرار الدول الغربية، الأمر الذي فرض على تلك الحكومات على وجود مثل تلك العلاقات بينها وبين الدول الشرق أوسطية وخاصةً الدول النفطية الكبيرة مثل دول الخليج العربي ليس بسبب مصلحة تلك البلاد العربية وإنما لمصلحة الأجانب أنفسهم،

وتظهر تلك الشعوب والثقافات العربية في بوتقة واحدة وهي بوتقة المجتمع القائم على النظام العالمي الجديد وفقاً للثقافة الغربية والسياسة لتلك الدول المُتحكّمة، ولتتمكن من السيطرة على تلك البلاد وهو ما دفع تلك الحكومات المتعاقبة في الغرب على التعامل مع الدول النفطية باعتبارهم أصدقاء، وما يُعزز ذلك ما تقوم به الشعوب العربية من التقليد الأعمى لعادات الغرب عن طريق استيراد الكماليات المتقدمة تكنولوجياً إلى بلادهم، كما تعمل الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على توحيد العالم وفقاً لنظام العولمة.

وأخيراً لا بد من الإشارة هنا إلى أن أهمية استعراض هذا الإطار النظري في هذه الدراسة كما أسلف الذكر كان ليُشكل أداة استرشادية وتوجيه لمضمون هذه الدراسة التي سيقوم بها الباحث حول طبيعة العلاقة بين العرب والغرب في مطلع القرن الحالي أخذ بعين الاعتبار العديد من المتغيرات والظروف التي تناولها الباحثين حول هذا الموضوع، ولذلك سوف يُكرّس الجزء التالي لاستعراض مشكلة البحث والفرضيات والمنهج المستخدم فيه لاحقاً.

أولاً: مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث ومحور هذه الدراسة تتمثل في السؤال المحير والأكثر أهمية الذي يدور حول ما هية طبيعة العلاقة بين الدول العربية والغربية في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين؟ وينبثق عدد من الأسئلة الفرعية هنا منها:

- 1 - ما مدى التأثير للأحداث التاريخية على وجود تلك العلاقة؟
- 2 - ما هي أهم العوامل المؤثرة على وجود تلك العلاقة؟
- 3 - ما مدى تأثير هذه العلاقة على الشعوب العربية؟

ثانياً: فرضيات البحث:

- 1 - إن التجربة التاريخية تعمل على تحديد ومعرفة شكل العلاقة الصحيح بين العرب والغرب.
- 2 - كما أن العوامل المختلفة من ثقافية، واقتصادية، وسياسية، لها أثر على وجود تلك العلاقة.
- 3 - كما أن لعملية السلام في المنطقة دور مهم في استمرار تلك العلاقة بين العرب والغرب وخاصةً العلاقة بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: منهجية البحث:

لقد تم اعتماد المنهج التاريخي والمنهج التحليلي النقدي لتناول التصورات الفكرية حول طبيعة العلاقة بين العرب والغرب من أجل تحليلها لمعرفة الشكل الصحيح لطبيعة تلك العلاقة، ولذلك فإنه قد أعتد الباحث على مراجعة المصادر العلمية من كتب ومجلات خاصة بهذا الموضوع ومن خلال الاطلاع على معرفة طبيعة تلك العلاقة عن طريق وسائل أخرى مثل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وحسب المعرفة الظاهرة عن هذا الموضوع خلال العقود التاريخية الماضية،

حيث أعتد عليها بشكل كبير خاصةً في صياغة الإطار النظري لهذا البحث المتناول لطبيعة العلاقة بين العرب والغرب ومحاولة جادة لمعرفة شكل العلاقة الصحيح بين العرب والغرب.

"الفصل الثاني"

"نشأة العلاقة العربية الغربية"

إن العلاقة بين الدول العربية والدول الغربية كانت موجودة منذ زمن طويل كما تبين من خلال استعراض الإطار النظري في هذا البحث ولكن الآن أصبحت هذه العلاقة ذات طابع خاص يتميز بالهيمنة الغربية المباشرة على الدول العربية من خلال تلك العلاقة، لذلك فإن أهم ما يمكن محاولة معرفته ومراعاته والتفكير والاهتمام به في الوقت الحاضر هو معرفة العناصر التاريخية الهامة في البناء الذي يقوم على إقامة النظام الدولي القائم حالياً، لذلك فإن معرفة التجارب والممارسات السابقة من قبل تلك الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي طبقت بين عالمي الشرق والغرب أمر ضروري لمعرفة شكل العلاقة الحالية.

كما أن معرفة الأساليب والأشكال المختلفة التي تعامل بها الغرب مع منطقة الشرق في أوقات وتواريخ مختلفة ومتنوعة منذ الماضي وحتى الوقت الحاضر سواء مع المنطقة المحيطة بالشرق الأوسط أو ما يسمى (المحيط الإقليمي الشرق أوسطي أو العالم العربي) ، تظهر من خلال تقسيم تلك الفترة إلى قسمين تاريخيين مختلفين أو مرحلتين تاريخيتين هما: (1)

1 – المرحلة الأولى: وهي منذ بداية مطلع القرن التاسع عشر وحتى حلول القرن الماضي وهو القرن العشرين أي تحديداً بين المؤتمرات المنعقدة سابقاً وهي مؤتمر فيينا سنة 1815م حتى عقد مؤتمر فرساي سنة 1919م وهذه المرحلة تسمى بالمرحلة التاريخية الكولونيالية.

2 – المرحلة الثانية: وهي من المراحل التاريخية المهمة وهي المرحلة الممتدة منذ مطلع القرن الماضي أي القرن العشرين وحتى عقد مؤتمر فرساي سنة 1919م وما حصل بعده من تحولات تاريخية مختلفة من حروب عالمية ومحلية خلال القرن العشرين مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية والحروب في منطقة الشرق الأوسط مثل حرب سنة 1948م وحرب سنة 1956م وحرب سنة 1967م وحرب سنة 1973م وحروب الخليج الأولى والثانية والثالثة وتستمر هذه المرحلة الثانية من المراحل التاريخية حتى سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي (القرن العشرين) وهذه المرحلة تسمى بالمرحلة التاريخية الإمبريالية هذه التسمية تعني الاستعمار الجديد للبلاد العربية.

إن مثل هذه المعرفة التاريخية الموجودة أصلاً سوف تُعطي المزيد من المفاهيم التصورية الأساسية والرئيسية في القدرة على المعرفة لما سيواجه هذه المنطقة في المستقبل من التحديات المختلفة القادمة في القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين) الذي يمكن تسميته بالمرحلة التاريخية الكابيتالية على غرار تسمية المراحل السابقة وهكذا تسميات.

(1) الجميل ، سيار ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص 226 .

إن أهم المواقف المؤثرة في هذه المراحل التاريخية والحقب الزمنية المختلفة ما جاء بها من سيطرة الاستعمار الغربي على معظم البلاد العربية وتقسيم تلك البلاد إلى أقسام بين الدول الأوروبية فيما بينها مثلما جاء في اتفاقيات سايكس-بيكو ومؤتمر سان ريمو، وذلك وفقا لقربها وموقعها الاستراتيجي لها، وذلك على حساب أن المنطقة العربية تُعتبر من المناطق الاستراتيجية بحكم موقعها المتوسط في قلب العالم وفي وسط قارات العالم الكبرى وهي قارة آسيا وقارة أفريقيا وقارة أوروبا ومرور الطرق التجارية منها عبر مضيق جبل طارق والخليج العربي والبحر الأحمر، حيث كانت تستغلها الدول الأجنبية في ترويج بضائعها إلى مناطق مختلفة من العالم في الماضي وما زالت كذلك في الوقت الحاضر، وأيضا تم استغلالها من نواحي عديدة أخرى سياسية وعسكرية وغيرها... .

إن هذا التقسيم الغربي للدول العربية أدى إلى التشتت وتقطيع تواصل المجتمع العربي الطبيعي الذي أمدد لمئات السنين. كما أن القرن الماضي (القرن العشرين) يُعتبر من أكثر المراحل التاريخية التي يتضح من خلالها طبيعة تلك العلاقة بين العرب والغرب بل وتحديد تلك الطبيعة الخاصة بهذه العلاقة بين الدول العربية والدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن المعاناة الكبيرة التي عانى منها الوطن العربي في مختلف الحقب التاريخية المختلفة وما زال يعاني منها حتى الوقت الحاضر ولكن بصورة مختلفة عن قبل (معاناة مبطنة) قد جاءت نتيجة لتلك العلاقة بينه وبين الدول الغربية مهما اختلفت أشكالها، لأن المتفحص للواقع العربي يرى مدى التخلف في مختلف الجوانب الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، وهذا التخلف بأشكاله المتباينة يجعل المواطن العربي والبلاد العربية في وضع وحالة عميقة وواسعة الشمول من الاغتراب في مختلف مجتمعاته، وكان ذلك قد أوجب على المجتمع العربي إزاء معاناته هذه في الماضي أن يسعى لشق الطريق النضالي وذلك في سبيل الحصول على استقلاله وتجاوز حدود التجزئة والتخلف والجهل على اختلاف الصور والأشكال التي هو فيها الآن.

إن البلدان والشعوب في الوطن العربي تُعاني من الكثير من المشكلات الرئيسية وهي التخلف والتجزئة والتحكم الخارجي من قبل الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا ما زالت هذه الشعوب العربية تُعاني من الفقر والاغتراب الشامل، وفي إطار هذه البيئة الجديدة التي عملت على زيادة حدة المتناقضات الموجودة والتي كانت قد بدأت تدفع بالإنسان العربي إلى أماكن تناقضات جديدة غير السابقة وإلى تحمل المسؤوليات الجديدة ولكنها خطيرة جدا، لذلك فلا بد من الوقوف وقفة جدية إزاء هذه العلاقة بين الدول العربية والدول الغربية وضرورة العمل على فك الارتباط القائم بينهما والموجود على أساس الإستغلال من قبل الدول الغربية والتعبية من قبل الدول العربية (2).

إن المشاركة بين الدول الأوروبية بسبب حاجاتها وسرعتها في بناء اقتصاد قوي تحت وطأة النظام الاقتصادي والسياسي العالمي هذا يعني زيادة الغناء لمناطق الشمال على حساب مناطق الجنوب، حيث يتمثل ذلك في الغناء لمناطق أوروبا على حساب المناطق الجنوبية فيها وهي البلاد العربية في شمال قارة أفريقيا وغرب قارة آسيا، وهذا موجود بالفعل فقد لوحظ ازدياد للاستثمارات الغربية لدول العالم الثالث،

(2) وطفة، علي أسعد (2000)، الطموحات السياسية وأبعادها القومية والاجتماعية، مجلة عالم الفكر، مجلد 29 عدد (2)، ص 206.

وكان ذلك أيضاً يهدف إلى قيام السيطرة على نواحي مختلفة ومهمة من الجانب الاقتصادي لتلك الدول الغربية في المنطقة (منطقة الشرق الأوسط) مثل المواد الخام وجعل تلك الأسواق في دول العالم الثالث وخاصةً أسواق البلاد العربية أسواق استهلاكية لمنتجات الدول الغربية، حيث يظهر ذلك جلياً في منطقة الخليج العربي وهذا يعني اختلاف الاستثمارات الأجنبية من منطقة لأخرى.

كما وأنه في سياق الدور السلبي للعلاقات بين الدول العربية والدول الغربية (متمثلاً ذلك بالحكومات) وما يربطهما بالعديد من المسائل والظواهر الأخرى وعلى رأس هذه الظواهر غياب الاستقرار السياسي، وفشل الوحدة الوطنية، وغياب التنمية الشاملة، وغيرها...، ستزداد صورة هذه التبعية للدول العربية الملتحقة بدول الغرب بالجوانب الاقتصادية وغيرها، ولعل هذه العلاقات المبنية أساساً على الواقع الذي فرض على تلك الدول من خلال حكوماتها وبالتحديد أن الدول والحدود السياسية لها لم تأخذ بالحسبان البعد القومي ولا البعد الديني لتلك الدول، وقد تم ذلك تحت تأثير ضغوط الدول الغربية عندما منحت الدول في العالم الثالث وخاصة الدول العربية استقلالها غير أن هذا الوضع لم تشهده أوروبا والغرب في دولهم.

كما أن الهدف الأساسي في العلاقة بين الدول الغربية والعربية هو مصلحة الدول الغربية على حساب الدول العربية، يظهر ذلك جلياً في قول د. جمال القنان أي أنه منذ سنة 1990م وبالتحديد بعد أزمة الخليج بدأ الحديث عن نظام عالمي جديد يفتح أمام الإنسانية أبواباً عريضة نحو مستقبل يتسم بالرخاء والحرية والديمقراطية، فلقد انتشر استعمال هذا المصطلح إلى درجة أنه أصبح الموضوع المهيمن في الأدبيات السياسية العالمية في يومنا هذا، وتُمثل الفترة الممتدة بين سنة 1986م وحتى منتصف سنة 1990م بدايات لقيام النظام العالمي الجديد فبعد عام 1986م أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها حرباً مُستهدفة للبترول واستهدفت هذه الحرب البلاد المنتجة للبترول وخاصةً دول الخليج العربي،⁽³⁾ حيث كانت منذ تلك السنة قد حدثت تغيرات في نظام الاتحاد السوفيتي الشيوعي وحصل علاقة مرونة (أخذ وعطاء) بين المعسكر الشرقي والغربي فكان ذلك مقدمه لانتهاء الحرب الباردة التي تمثلت بإنهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي فحصلت سيطرة استعمارية جديدة تحت غطاء النظام العالمي الجديد.⁽⁴⁾ كما تُعتبر أزمة الخليج سابقاً هي الظروف الملائمة لقيام النظام العالمي الجديد، يظهر ذلك بوضوح في رؤية التدخلات التي حصلت في تلك المنطقة من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية فمعروف أن منطقته الخليج العربي هي منطقته ذات أهميته استراتيجية واقتصادية للجميع.

لقد بدأ خوف الولايات المتحدة الأمريكية على تلك المنطقة (منطقه الخليج العربي) بعد سقوط شاه إيران الذي كان موالياً لها فحصل بعد ذلك خوفاً كبيراً لديها من تقارب أكبر قوتين في المنطقة وهما قوتا العراق وإيران فكانت دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1979م قد عملت على منع وجود مثل هذا التقارب في منطقته لأن وجود مثل هاتين القوتين ستحول دون تدخلها في المنطقة عندها ستفقد الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها البترولية.

(3) محمد الأطرش وآخرون...، العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1999، ص 133.

(4) الأطرش وآخرون...، مرجع سابق، ص 157.

إن حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران كان للغرب والولايات المتحدة الأمريكية مصلحة منها وهي تدمير تلك القوتين بعيداً عن تدخلها المباشر في تلك الحرب ووقوف المجتمع الدولي والدول العربية موقف المتفرج في تلك الحرب وذلك لان الغرب والولايات المتحدة الأمريكية هم المسيطرون على النظام العالمي الجديد تحت ستار المجتمع الدولي وتحقيق الديمقراطية والنظام العالمي القائم على مقولة إعطاء حقوق الإنسان للجميع في داخل الدول.(5)

لقد كان دور الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران هو تغذية ذلك الصراع ليُساهم في إزالة أكبر قوتين في تلك المنطقة حتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التحكم في منطقته الخليج العربي بعد التخلص من أي منازعات لها في هذه المنطقة، وهذا فقط هو خير مثال على سياسية الولايات المتحدة الأميركية اتجاه المنطقة العربية، حيث أن هذا المثال يُظهر طبيعة العلاقة بين الدول العربية والدول الغربية على أنها قائمة وستبقى قائمه على أساس مصلحة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية فقط، حيث يتمثل ذلك بالاستيلاء على خبرات وثروات الأمة والوطن العربي المتمثل في السيطرة على الثروة البترولية في منطقته الخليج العربي، بحيث أن هذه الثروة هي من الثروات الاستراتيجية المهمة التي تعمل على تحريك الصناعة في تلك الدول الغربية، ومن ثم تحريك الجوانب المختلفة من اقتصادية وتجارية واستثمارية في مناطق مختلفة من العالم، لذلك فالسيطرة للدول الغربية على البترول يعني سيطرتها على مختلف مجالات الحياة المتنوعة لان البترول هو المُسير لحركه الصناعة العالمية اليوم وبدونه لا يمكن أن يكون تقدم صناعي أو غيره في العالم.

كما أن الدول الغربية تعمل جاهدةً ليس فقط على الحصول على الثروة البترولية ولكن أيضاً تحرص على التحكم في الأنظمة السياسية التي توجد فيها تلك الثروة، فهذا العمل يؤدي بها إلى أن تضمن سيطرتها على تلك الحكومات والشعوب لضمان الحصول على البترول في المستقبل القريب والبعيد، لذلك فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي المُتمثل بالمعسكر الشرقي بحيث انتهى نظام الحرب البارد واصبح هنالك فراغ كبير أمام دول الغرب فلا يوجد نظام منافسة بين قوتين كبيرتين ولكن أصبحت القوه واحدة في العالم، فأخذت هذه القوة للدول الغربية تسعى إلى السيطرة على العالم وفقاً للنظام العالمي الجديد الذي تدعيه متمثلةً تلك القوة بالدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك كان النظام العربي من الأنظمة الإقليمية المُعرضة أكثر من غيرها لحدوث تأثيرات عليه بسبب تلك التحولات التي سوف تحدث في العالم نتيجةً الانهيار للمعسكر الشرقي وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية مُحكمة في العالم لوحدها، فكان الوطن العربي يُشكل بيئة خصبة لحدوث مثل تلك التدخلات الأجنبية والأمريكية بسبب حالة الضعف الاقتصادية والسياسية فيه.(6)

كما حصل بعد ذلك أن جاءت حرب الخليج الثانية والثالثة التي كان للولايات المتحدة الأمريكية حصة الأسد في سيطرتها على تلك العملية وأدارتها وسعيها إلى تدمير العراق بعد أن لم يُدمر خلال الحرب الخليجية الأولى، إضافة إلى تحكمها في إدارة تلك الأزمة والحرب، وذلك حتى تستطيع من القدرة على التحكم ولتعزيز قيام النظام القائم على هيمنتها على صعيد العالم وفقاً لنظام العولمة وهيمنتها الجديدة.

(5) الأطرش وآخرون...، مرجع سابق ، ص 134 .

(6) الأطرش وآخرون...، مرجع سابق ، ص 158 .

إن الدول الغربية وكما يظهر من خلال الحقب التاريخية المختلفة التي مر بها الوطن العربي كانت تعمل منذ زمن طويل للسيطرة على المنطقة العربية، لذلك فإن انهيار الاتحاد السوفيتي ليس فقط السبب الوحيد الذي جعلها تُسيطر على هذه المنطقة ولكن انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بينة وبين المعسكر الغربي القائم على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية كان ذلك سبباً داعماً وقوياً لتتمكن تلك الدول الغربية من السيطرة على المنطقة العربية.

كما أن الدول الغربية تسعى إلى السيطرة والتحكم ليس فقط على المنطقة العربية بل تسعى إلى التحكم في مختلف دول العالم بحكم أنها باتت هي الدول الأقوى وهي الدول المركزية وما تبقى هي دول أطراف وليس لها قيمة على اعتبار التسميات التي تُطلقها تلك الدول الغربية على الدول الفقيرة حسب ما تراه مناسباً بحكم قوتها وتفوقها الكمي والنوعي في مختلف المجالات الحياتية المختلفة.

كما أن الدول الغربية تحاول أن تظهر وخاصة من خلال وسائل أعلامها على أنها حريصة على مساعدة المحتاجين في البلدان النامية وخاصة البلدان العربية، لذلك فهي تقوم بتقديم بعض المساعدات المادية لبعض الدول والمنظمات الخاصة بها، إلا أنها تهدف من وراء ذلك إلى إبقاء حالة التخلف والانهيار الذي يُصيب تلك البلدان، وأيضاً أن الدول الغربية تعمل على ذلك بسبب حرصها على مصالحها في العالم بجعل العالم مؤيداً لها بسبب تقديمها لتلك المساعدات لبعض الفئات المحتاجة لها، يظهر ذلك جلياً من خلال تقديم المساعدات المادية لبعض الدول العربية ضمن العلاقات القائمة بين الدول العربية والغربية مثلما هو موجود في الوقت الحاضر.

لقد تبين أن الدول الغربية تحرص على تقديم تلك المساعدات ليس رغبةً في المساعدة ولكنها تحرص على مصالحها الخاصة دون غيرها،

فالمساعدات التي تقدمها ترجع إليها بطرق أخرى مختلفة عن طريق السياسات التجارية الغربية التي تعمل من خلالها تلك الأنظمة الغربية القائمة على الاستثمار ووضع أنظمة جديدة مثل نظام الخصخصة في معظم البلاد وحتى البلاد النامية لتكون لها اليد العليا للاستيلاء على كل شيء محتاجة لة فيها ولضمان أن تبقى تلك الدول النامية على حالها دون أي نوعاً من التقدم إلا بإرادتها.

"العلاقة العربية الغربية والعوامل المرتبطة بها"

إن العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والجغرافية، والثقافية، والاجتماعية، تُشكل عوامل أساسية في توضيح شكل العلاقة بين العرب والغرب، كما أن العلاقات المختلفة في جوانبها هذه تظهر في عدم مساواة بين العرب والأجانب، وذلك بسبب التفاقم المستمر والدائم نتيجة للتغرات والفجوات الكبيرة والعميقة في صلب هذه الأشكال لتلك العلاقات بينهم خاصةً بين البلدان ذات النظام الرأسمالي وبين البلاد العربية المُصنفة من بلدان العالم الثالث، وأن هذه الفجوة في العلاقات تظهر في تزايد وسرعة من ناحية الإنتاج والمستوى المعيشي للمجتمعات العربية، وإن كان هنالك بعض المجتمعات العربية التي تتمتع بمستوى معيشي عالي، إلا أن تلك الدول لم تتل ذلك المستوى بجهداها المستمر، ولكن ذلك جاء نتيجة للثروة النفطية وما تقوم به تلك الدول هو ناتج من استبدال ذلك النفط بالمستوى المعيشي المرتفع لشعوبها. كما أن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والأجنبية تهدف إلى اختراق الأسواق العالمية كلها من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من خلال نظامها الرأسمالي،

لأن النظام الرأسمالي يُعتبر من الأنظمة التي تدمج النظام الاجتماعي العالمي في شكل موحد، وهذا التطور الرأسمالي لا بد إلا أن يكون ملازماً للإنتاج وفقاً لطبيعة وتطبيق هذا النظام الرأسمالي القائم على العرض والطلب ووفقاً لحاجة الدول والأسواق وما تُمليه عليه تلك الدول الغربية من نظام العولمة الذي يهدف إلى توحيد كل العالم في بوتقة واحدة، ولذلك تسعى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من خلال هيمنتها المخفية على البلاد العربية خاصةً وعلى بلدان العالم الأخرى عامةً إلى فرض ثقافتها ومعاييرها المختلفة الخاصة بالحياة الاجتماعية لمختلف البلدان وتعمل على غزو ثقافي بشكل واسع في مختلف المجتمعات العربية عن طريق تكريس منتجاتها وعن طريق وسائل الإعلام ووسائل الاتصال المختلفة التي جعلت من العالم قرية صغيرة وأدت إلى تقريب المجتمعات من بعضها البعض وإلى التقليد الأعمى للناس لعادات وتقاليد المجتمعات الأجنبية القائمة على معايير وقيم مختلفة عن نظمها وعاداتها، وفي خضم هذه التحديات الكبرى ومن جديد بدأ الإنسان العربي (خاصة المثقف) يواجه في المستوى الذهني مسألة الأولويات الاجتماعية والقومية ومن جديد أيضاً بدأ التساؤل العلمي عن سُلّم القيم الجديدة في ثقافة الإنسان العربي في ظل هذه الاختلافات التاريخية والمراحل المختلفة.

إن الانهيار الكبير الذي أصاب القومية العربية خلال القرن الماضي (القرن العشرين) خاصةً بسبب الحروب المختلفة منذ عام 1948م وحتى بعد حرب عام 1967م أدى إلى تفكك وتصدع المشاعر الحماسية عند الشعوب العربية، حيث أن الهزائم والتحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها الدول العربية تُشكل الدافع الرئيسي للتحويلات الخاصة بالقيم وبالنواحي المختلفة للحياة من اجتماعية واقتصادية، فالتأثير الثقافي يؤدي إلى التأثير على القيم الموجودة في داخل المجتمع، هذا وتُشكل دراسة العلاقات المختلفة من اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وعلاقات السلام، ودراسة التاريخ الماضي، باباً من الأبواب للكشف عن الطبيعة الحقيقية للعلاقات السائدة بين العرب والغرب في مطلع هذا القرن،⁽⁷⁾ وهذا أيضاً يُساعد في معرفة الثقافة الموجودة وهي الثقافة العالمية الموالية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التفريد للثقافة العالمية يُساعد في تقوية الهيمنة وإقامة النظام العالمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط تحت ستار جديد للتقدم والتطور تُخفي تلك الدول الأوروبية وراءه كل حاجاتها في تلك المنطقة.

إن العلاقات الاقتصادية كما يظهر من الواقع تُعتبر من أكثر العلاقات الموجودة بين الدول العربية والغربية والتي تُساعد بل وتُظهر بشكل واضح طبيعة العلاقات بين العرب والغرب على غرار ما تقوم به تلك العلاقات الاقتصادية من إظهار حاجة الدول الغربية الاستغلالية للدول العربية من خلال تحكمها فيها عن طريق السيطرة عليها في نواحي مختلفة إعلامية، وثقافية، ومعيشية، وأيضاً التحكم فيها تحت ستار التقدم الحاصل في العالم، فالعلاقة بشكل عام هي وسيلة ضرورية وأساسية منذ القدم وعلى مر العصور والازمان وفي مختلف المجتمعات مهما كانت درجة تطورها في الحياة وعند مختلف الدول والشعوب سواء كانت علاقة بين الدول أو علاقة بين الأفراد وبدون شك فهي وسيلة للتعاون في الشؤون المختلفة (هذا الشكل الصحيح للعلاقة).

إن العلاقة بصورة عامة لا تقتصر فقط على أسباب اقتصادية سواء كانت من جانب الدول الغنية أو الفقيرة وإنما يوجد أسباب أساسية أخرى وأسباب ثانوية تُشجع على إقامة العلاقات الدائمة وشبه الدائمة بين الدول،

(7) وطفة، علي أسعد (2000) مرجع سابق، ص 207 .

وهذه الأسباب التي تؤدي إلى وجود العلاقة بشكلها الحالي بين الدول العربية والغربية وهي علاقة قائمة على مصلحة الغرب في الدول العربية. كما تبين ذلك من خلال ما تم استعراضه في بداية هذا البحث عن علاقة الدول العربية والغربية.

كما إن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها هي الأقوى في دول العالم، لذلك فهي تحرص على إظهار تلك العلاقة بينها وبين الدول العربية وأيضاً الدول النامية الأخرى على أنها علاقة شراكة ومصلحة لكلا الطرفين، هذا من خلال ما تُظهره تلك الدول الغربية في سياستها الخارجية القائمة بالعمل على إظهار شيء وإخفاء شيء آخر، أي العمل على تأمين المصلحة من مختلف الجوانب وخاصةً الاقتصادية لتلك الدول الغربية، فهذا الجانب المخفي لسياسة الدول الغربية، أما الجانب المرئي فهو عكس ذلك حيث تحاول إظهار نفسها أي الدول الغربية على أنها حريصة على المصلحة العامة وعلى مصلحة كل المواطنين في تلك الدول النامية، فهذه هي السياسة الازدواجية عند الدول الغربية وخاصةً عند الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن هناك أسباب أساسية وثنائية تعمل على تحكم الدول الغربية بالدول العربية وهذه الأسباب هي:

أولاً: الأسباب الأساسية:

لقد تكونت هذه الأسباب من الدول الغربية نفسها أي تدخل من خارج الدول العربية ويكون ذلك نتيجة لأسباب اقتصادية من الدرجة الأولى وأسباب سياسية وثقافية ومصلحة الغرب في منطقة الشرق الأوسط (سيتم توضيح هذه الأسباب في الفصل الثالث من هذا البحث).

ثانياً: الأسباب الثانوية:

إن هذه الأسباب للعلاقات القائمة حالياً هي أسباب خاصة بالدول العربية نفسها، تتمثل هذه الأسباب في عدة جوانب منها الجانب الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، والقانوني، حيث عملت تلك الأسباب الثانوية الخاصة بالعرب أنفسهم على تشجيع التدخل الأجنبي بل وإيجاد علاقة زائفة وغير متكافئة وغير سليمة بين العرب والغرب متمثلاً ذلك بالحكومات الموجودة.

كما ظهر أن هنالك أسباب أخرى داخلية تعمل على التدخل الأجنبي وهي أن بعض الدول العربية تحتاج إلى الكثير من المصادر والكفاءات الأجنبية الخارجية بسبب نقص الخبراء والمتعلمين والمهنيين فيها. (8) كما أن تلك البلاد العربية تحتاج إلى بيع ثروتها النفطية وفي الجانب الآخر فإن الدول الأجنبية استغلت ذلك وأصبحت تتدخل في تلك الدول العربية عن رضى سكانها وتكيفهم الصحيح مع ذلك التدخل الأجنبي الغاشم.

كما أنها أي الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تُحاول السيطرة على الثروة النفطية كما تبين سابقاً في هذا البحث وذلك عن طريق السيطرة والتحكم في تلك الدول وخاصةً الحكومات في تلك الدول وجعل المنطقة مديونة للغرب بل وإغراقها بالديون الخارجية حتى تجعلها في حاجتها مهما حصل من تطورات إقليمية في المنطقة العربية.

(8) الجميل، سيار ، مرجع سابق ، ص ص 116 و117 .

كما أن تلك الأسباب الثانوية الخاصة بالدول العربية نفسها تُشكل خطراً كبيراً على الوحدة العربية وهي السياسات القطرية على حساب السياسات القومية التي تقوم بها الحكومات العربية حتى تتمكن تلك السلطات من التمتع بالامتيازات الخاصة بها وتحقيق مكتسباتها وهناك الكثير من الأسباب الخاصة بالدول العربية نفسها توضح ذلك ومن هذه الأسباب التي تكمن في عدة جوانب هي: (9)

1- **في الجانب الثقافي:** يتمثل ذلك في المطبوعات والتشديد على الانتقال للصادرات بين الأقطار العربية نفسها وعدم السماح لها بالانتشار لكون ذلك حسب رأي ورضى الفئة الحاكمة في تلك الدول مخالفاً لقوانينها، كما أن تلك الدول العربية أحياناً تتذرع بأسباب اقتصادية للحفاظ على كيان دولتها، وهذا يظهر أيضاً من خلال اهتمام كل دولة بما يخصها "بما يخص الفئة الحاكمة فيها" وإهمال ما يخص المصلحة القومية الشاملة والعامّة.

2- **في الجانب الاقتصادي:** يُلاحظ تجمع للسوق العربية المشتركة وتجميد لمعظم المشاريع ومنع أو التضيق على انتقال العمالة ورؤوس الأموال بشكل أشد مما يتعرض له غير العرب.

3 - **في الجانب السياسي:** يتمثل ذلك في وقف الدفاع العربي المشترك وعدم الاتحاد مع بعضهم، بحيث أنهم لم يقوموا بشيء جديد، حيث توصف الجامعة العربية في حالة الشلل والعجز عن القيام بحل بعض القضايا الأساسية مثل مشكلات الحدود بين الدول وما يؤدي إليه ذلك من خدمة إسرائيل والغرب (تلك الحروب والانقسامات بين الدول العربية نفسها) وخدمة الاستعمار الجديد.

4 - **وفي الجانب القانوني:** عدم السماح بتشكيل أي تنظيم سياسي له علاقة مع دولة عربية أخرى وعدم السماح لأصحاب الكفاءات من ممارسة أعمالهم خارج بلادهم من غير ترخيص أمني بالعمل حتى إن بعض الدول العربية تُفضل العمالة الأجنبية على العربية.

كما يُلاحظ من خلال الرؤية للبلاد العربية أن هنالك بعض الدول العربية تُفضل العمالة الأجنبية على العربية هذا يوضح مدى تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة (المصلحة القطرية على المصلحة القومية) والعمل على وجود مناسبات واحتفالات وأعياد خاصة بكل دولة على حدة، هذه الأسباب كلها تُساهم بدور فعال على إحداث وترسيخ التجزئة الموجودة وجعلها شرعية وتقبل الشعوب بها في تلك الدول العربية على حساب الوحدة العربية والقومية المنشودة.

كما يؤكد شبلي العيسمي في نهاية تعليقه على أن هناك شعوب عربية كثيرة تسعى جاهدة إلى الوحدة بين الأقطار وهناك طاقات كامنة تهدف إلى ذلك، إلا أنها لا تملك زمام الأمور واتخاذ القرار وأن الأمور بيد الحكومة التي تتمثل بأقلية (الصفوة الحاكمة) ولكن بيدها كل شيء وهي التي تقف عقبة أمام الوحدة العربية بسبب حصولها على مصالحها وامتيازاتها من الدول الأجنبية مقابل ذلك (وضع مبدأ التدخل من الخارج من الدول الأجنبية والتطبيق يأتي من الداخل أي من داخل الدول العربية).

(9) الجابري ، محمد عابد وآخرون.... ، وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص ص 148 و 149 .

"الفصل الثالث"

"العوامل المؤثرة على وجود العلاقة بين العرب والغرب"

أولاً: العوامل الثقافية ودورها في التأثير على العلاقة بين العرب والغرب:

إن النظام العالمي الجديد وفقاً للعولمة التي أصبحت من المراجع الأساسية لمعرفة وتحليل العلاقات المختلفة بين الدول والمجتمعات في العالم اليوم بات يتسم بالسيطرة ذات القطب الواحد المتمثل بدول الغرب وأمريكا، حيث أن العولمة تأتي على توحيد العالم من مختلف الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والثقافية وغيرها ... وتحليل طبيعة العلاقات المختلفة الجوانب من سياسية، وثقافية، واقتصادية، فلقد أصبحت كلمة العولمة كغيرها من الأفكار مثل الاشتراكية، والقومية، أو الإمبريالية، حيث أن مفهوم العولمة يخفي وراءه الكثير من المعاني مما يعمل ذلك على اتخاذ المواقف فيها حيث أن الآراء حول ذلك المفهوم تأتي بين الرفض والقبول.⁽¹⁰⁾

كما أن التحكم المخفي للغرب في الدول العربية يكون عن طريق الثقافة حيث أن الثقافة لم تعد ذلك المفهوم القديم المقتصر على قدرة الإنسان التعليمية بل إن الثقافة بمفهومها الحديث أصبحت تُشكل معضلات على درجة عالية من الخطورة تحتاج إلى وعي وإدراك يستجلي غوامضها وآثارها على كافة الأصعدة.

كما أن المجتمعات البشرية والدول العربية اليوم تختلف بشكل عام حول ماهية الثقافة لا بل إن هذا الاختلاف يتجلى على صعيد أبناء المجتمع الواحد في ظل اختلاف حاجاتهم ورغباتهم وطموحاتهم بفعل ما يحمله للأفراد من مضامين (ثقافية) تبرز على شكل معتقدات وإلتزامات تخلق كوامن صراعية منها ما هو على الصعيد العام ومنها ما هو على الصعيد الخاص،

أي منها ما هو على صعيد مختلف جوانب الحياة ومنها ما يتعلق بالجوانب السياسية الخاصة مثلاً فقط. كما أن محاولة مواجهة الثقافة الغربية ومحاولة الاستقلال الثقافي في البلاد العربية يجب أن لا يعني الانعزال عن الثقافات العالمية لأن محاولة البناء لأية ثقافة وتطورها يخضع بالضرورة إلى تفاعلها إيجابياً مع ثقافات عالمية أخرى للتمييز بين ما هو إيجابي وسلبي.

كما أن ذلك التفاعل من النواحي الإيجابية لتلك الثقافات يقوم على الأسس والأحكام ومدى قوتها في بنيانها الأساسي لتلك الثقافة وأن الموقف السلبي في الثقافات الغربية المختلفة اتجاه أية ثقافة محددة مصالح ومطامع دول تلك الثقافات يتضح بذلك من خلال ما تقوم به. كما أن المصالح الخاصة بالدول الغربية ربما تكون مشروعة أو غير ذلك فهذه المصالح الثقافية للدول الغربية وتأثيرها على الثقافة العربية مثل تعاملها التجاري تحاول الكسب وتجنب الخسارة من خلاله في ذلك التعامل مهما كان شكله اقتصادي، أو ثقافي، كمقدمة للتدخل والربح.⁽¹¹⁾

يظهر بانه على الرغم من الدور المهم الذي تلعبه الثقافة في مجال الاقتصاد المحلي والإقليمي وتبلور فكرة ومفهوم جديد من العلاقة بين العرب والغرب وهو مفهوم الشراكة بينهم واعتبار ذلك قاطرة والتنمية الاقتصادية وتأثيرها في المجالات الاجتماعية والبيئية إلا أن الدول الغربية تستغلها من أجل تحقيق مصالحها الذاتية،

(10) المنيف ، ماجد عبد الله (2000) ، النفط والعولمة الاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية ، السنة 36 ، عدد (142) ، ص

32 .

(11) الجابري وآخرون، مرجع سابق ، ص 168 .

وذلك وبناءً على أن المفاهيم والأبعاد السياسية للثقافة نادراً ما تتم مناقشتها في إطار التنظير السياسي وهذا السبب الذي لم يُساعد على تغيير النظرة للثقافة في عالم اليوم، حيث أصبحت الثقافة صناعة عالمية تحظى باهتمام مجتمعات العالم جميعها على الرغم من الدور الذي تلعبه بالنسبة للدول والمجتمعات العربية، حيث تعمل الثقافة كأداة للهيمنة المخفية والاستعمار الجديد على بلادهم بل وعلى عقولهم من خلال التسريب الجديد لهم ومن خلال الاستعمار الثقافي الجديد القائم على سياسة مخفية تخدم مصالح الغرب وهي مواكبة التطور من التقدم الحاصل في العالم، كما أن الثقافة تعكس الحالة الاجتماعية والتأثر بها لأنها توضح مدى فاعلية المعايير والقيم الاجتماعية المتمسك بها ومدى حصول التغيير بها.

يظهر لذلك بأنه لا بد من أن يقوم البناء الثقافي في البيئة الصحيحة والمناسبة لقيامه ويكون ذلك القيام للبناء الثقافي بأن يُشجع على الإبداع، والتجديد، والتحديث، والابتكار الممتاز، ويكون ذلك على أساس من الطرق والمنهجية العلمية السليمة والصحيحة والموضوعية القائمة على المصلحة القومية والمصلحة العامة لا على المصلحة الخاصة أو المصلحة القطرية الذاتية بكل دولة على حدة. كما يجب أن يتم القيام بالتنظيم السليم لذلك وفقاً للوعي والإدراك العميق حتى يكون من الممكن أن يتم تفعيل الثقافي ليُصبح قادراً على التفاعل مع ثقافات العالم بمتغيراتها المختلفة ليكون ذلك في مواجهة الهيمنة الأجنبية الغربية التي تُحاول فرض ذلك (الخلافات والتناقضات) على البلاد العربية مُستخدمةً بذلك ثقافتها كوسيلة في التأثير على الثقافة الموجودة من أجل التحكم في هذه الدول والمجتمعات.⁽¹²⁾

إن الثقافة المأخوذة جيلاً عن جيل وفقاً للعادات والتقاليد المُتبعة هي التي ترسم الخلفية الكلية لمعنى المجتمع وهويته ويبدو أن تدفق المخترعات العلمية والتقدم الهائل الذي حصل في التقنية المُصنعة في صنعها واستيعابها في الدول الغربية منذ قدوم الثورة الصناعية بمراحلها الأولى وما بعدها في بداية القرن الماضي فإن هذا التقدم العلمي والصناعي خلق تسارعاً كبيراً وهائلاً في حركة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العالم، وذلك وفقاً لما قاله اوجبرن وهو أن التقبل في النواحي المادية يكون بشكل أسرع من تقبل النواحي القيمية عند الشعوب، وهذا ما حدث بالفعل عند الشعوب والبلاد العربية وقد أوحى ذلك ببعض المفاهيم الجديدة من أهمها مفهوم التحديث والتنمية والتخطيط وغيرها... من المفاهيم الجديدة التي تستخدمها الدول الغربية لمصلحتها.⁽¹³⁾

ثانياً: العوامل الاقتصادية ودورها في التأثير على العلاقة بين العرب والغرب:

لقد ظهر أن بعض البلدان الغربية الصناعية تُحاول تدويل الاقتصاد العالمي مُستغلةً بذلك دول العالم الثالث وخاصةً الدول العربية نتيجة لموقعها وثرواتها المختلفة وخاصةً البترول وعن تأثيرها بهذا التدويل على البلدان النامية ومنها البلاد العربية، فيُعتبر ذلك أكثر تعقيداً وخطورة لأن هذا التدويل تم في ظل الظروف والأوضاع الصعبة وفي مجالات مختلفة من اقتصادية واجتماعية في هذه البلاد العربية.

(12) الجابري وآخرون...، مرجع سابق، ص 169.

(13) حمادى، سعدون وآخرون...، قضايا إشكالية في الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995، ص 53.

كما أن وضعها الاقتصادي والعالمي أيضاً يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، لذلك فإن هذا النظام الجديد الخاص بالتدويل للاقتصاد العالمي أدى الى نتائج سيئة لهذه الدول النامية ومنها الدول العربية، وذلك بسبب طبيعة العلاقة واستمرارها وهي العلاقة بين الدول ذات النظام الرأسمالي والدول الأخرى، فتلك هي علاقة الهيمنة واللاتكافؤ وهي العلاقات التي يجري إعادة إنتاجها بشكل مستمر ضمن سياسات الانفتاح والتكيف معها وفي ضوءها وذلك من خلال سياسات منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئتهما المتعددة.

إن هذا ما يلاحظ في نظام التدويل الخاص بالنظام الاقتصادي العالمي وتوحيده بين الدول وفقاً للنظام العالمي الجديد الذي يقوم على الهيمنة الثقافية وإيجاد نظام السيطرة ذات القطب الواحد التي تُنادي الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجادة والعمل على توحيد العالم من اجل هذا النظام وما يشهده العالم من ثورة كبيرة في الاتصالات والتقدم في التكنولوجيا، إلا أن ذلك يؤدي إلى مصلحة الدول الغربية فقط التي تسعى لتحقيق هذا الهدف في مختلف مناطق ودول العالم. ولا بد من الذكر هنا أن ذلك التطبيق الخاص بهذا النظام سيؤدي إلى تكريس التبعية من الدول العربية إلى الدول الغربية في كثير من الجوانب الاقتصادية والرفاهية ومجالات الإنتاج والاستيراد من الغرب. (14)

كما أنه ونتيجة للأوضاع الاقتصادية الراهنة وفي ظل ظاهرة التدويل الاقتصادي الحاصل وفي ظل هذه التطورات السريعة والمتلاحقة مع بعضها البعض وفي ظل النظام العالمي الجديد القائم على السيطرة من جانب واحد،

والهيمنة الثقافية من قبل الغرب ونتيجة لتعاظم هذا النظام في التدويل لمجالات التجارة والتصنيع والمال والتكنولوجيا والتسويق والتقدم العلمي...، وفي ظل هذا التعاظم الكبير الحاصل تعاضمت المشكلات والأخطار الكبيرة التي تؤدي إلى وجود خطر على مختلف البلدان في هذا العالم مثل أخطار تلوث البيئة والتسليح النووي واستنزاف موارد الطبيعة مثل البترول وخاصة استلابه من الدول العربية الخليجية. إن هذا التأثير لظاهرة التدويل أصبح يؤدي بنتائج سلبية على مختلف دول العالم،

لذلك فإن الدول الكبرى الرأسمالية الصناعية لم تستطع في ظل هذه التأثيرات العالمية مهما كبر شأنها وقوتها في مختلف الجوانب فلم تستطع رسم سياستها الاقتصادية الخاصة فيها بمعزل عن المتغيرات العالمية ودون أن تعرف البيئة السياسية في العالم ومدى قدرتها على التأثير في تلك السياسة على البيئة الخاصة بالدول التي ترى فيها مصلحة اقتصادية لها في داخلها، من هنا ترد ظاهرة التفرقة بين القوة واتجاه التأثير والتأثير في النظام الاقتصادي العالمي والدولي بحسب الموقع الذي تحتله تلك الدول الغربية ومختلف الدول الأخرى، فالدول الغربية القائمة على النظام الرأسمالي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية يكون لها دور كبير في التأثير والتأثير على غيرها، حيث أنها تؤثر وتتأثر في الوقت ذاته بأبعاد الاقتصاد في العالم بسبب علاقة التكافؤ النسبي بين بعضها البعض (أي بين الدول الأجنبية نفسها وفيما بينها) ويكون ذلك بسبب استقلالها من الاقتصاد ووجود ثروة كبيرة فيها إلا أنها تحرص على إيجاد رأس المال الكبير فيها لأنها تقوم على ذلك النظام،

(14) زكي، رمزي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي...، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ط 1، 1993، ص 13 و 14.

أما فيما يخص الدول النامية فإن وضعها يختلف تماماً عن وضع الدول الغربية حيث أنها تتأثر بأبعاد الاقتصاد العالمي ولا يكون لها القدرة على التأثير فيه إلا إذا حصل فيها تضامن وتوحيد مع بعضها البعض وهي حالة تضامنها وتوحد صفوفها كما كان عليه الحال أيام زهوة منظمة الاوبك وهذه هي إحدى السمات الجوهرية لحالة التبعية التي تتخرب فيها الدول العربية مع الاقتصاد العالمي.(15)

كما وتبين من نتائج دراسة لـ د. جورج قرم أن الكثير من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت حتى الآن ومن ناحيتها الخاصة تنظر إلى معظم الدول العربية كأنها أسواق استهلاكية تقوم على استهلاك المنتجات الصناعية الأجنبية فيها.(16)

إن التقدم الغربي على العالم العربي في مجالات مختلفة مثل التقدم في العلم والصناعة والتكنولوجيا شيء لا يمكن إنكاره ومن هذا الأساس تأتي الهيمنة على العرب. كما أن الدول الغربية تنظر إلى الدول العربية كمخزون للموارد الأولية (المواد الخام) وأسواق لترويج السلع الاستهلاكية المنتجة في الدول الغربية (كما تبين ذلك من نتائج دراسة د. قرم في السابق) إذ توصف هذه النظرة من الغرب إلى العرب بأنها نظرة استعلاء من جانب الغرب بسبب عدم المساواة بين الطرفين. كما انهم ينظرون إلى العرب بأكثر من ذلك فالشعوب الأجنبية بالتحديد تنظر إلى العرب بأنهم شعوب متخلفة حيث توصف هذه النظرة في الغرب بأنها نظرة تعصب.(17)

إن ذلك التقدم العلمي الذي حصل وحركة التغيير التي أعقبت ذلك في مختلف مجالات الحياة لها تأثير على التغيير في النواحي المعيشية للعرب شعوباً وحكومات وخاصةً بأن الدول العربية تُصنف من المجتمعات النامية والغير متقدمة تكنولوجياً، حيث كان لها التأثير الكبير من تلك التحولات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وأن التقبل السريع لتلك التحولات العربية من جانب المجتمعات الغربية والتقليد الأعمى الموجود في داخلها منذ منتصف القرن الماضي وفي مطلع هذا القرن يُبرز مدى هيمنة النظم الغربية وخاصة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، لأن التقليد في اقتناء الوسائل المتقدمة تكنولوجياً مثل وسائل الاتصال والكمبيوتر المتقدم والآلات الأخرى مثل الكماليات ووسائل النقل الخاصة يبين مدى حاجة الدول العربية وشعوبها للصناعات الأجنبية وعدم قدرتهم على الاستغناء عنها.

إن ذلك يُجسد التغلغل الغربي في داخل البلاد العربية في مجالات مختلفة فالغرب يصدرون للعرب المواد المُصنعة وفي نفس الوقت لم يعلمونهم التصنيع حتى يظنوا هم واقتصادهم تابعين للاقتصاد الغربي وفي حاجة دائمة إليه. حيث أن ذلك يعني وبدون شك يُذكر التجسيد الاستعماري الغربي للبلاد العربية بشكل جديد وغير مباشر مثلما حصل في الماضي، وإن ذلك التدخل والاستعمار الجديد أيضاً سوف يؤدي إلى عدم حصول أي تطور اقتصادي في البلاد العربية خلال هذا القرن مثلما لم يحصل أي تطور اقتصادي في القرن الماضي،

(15) زكي ، رمزي ، مرجع سابق ، ص 56 .

(16) قرم ، جورج ، العلاقات الاقتصادية والمالية العربية – الأوروبية ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص 171 .

(17) حمادى ، سعدون وآخرون ... ، مرجع سابق ، ص 52 .

وذلك بسبب حرص الغرب وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية على البقاء في التدخل في المنطقة العربية حتى وإن حصل بعض التغيير في العلاقات القائمة في المنطقة مثل علاقات السلام بين العرب وإسرائيل (سوف يتم توضيح هذا الموضوع لاحقاً).

كما أن الغرب بحرصه على بقاء ذلك التدخل في الدول العربية بما يُشيعه من فكرة تطبيق النظام العالمي الجديد الذي يقوم على السوق الحرة والنظام الرأسمالي وفقاً لإيجاد فكرة الحرية والعدالة بشكلها الذي يرضى عنه الغرب سيظل يعمل ضمنه في المستقبل. كما أن الدول الغربية تعمل على استخدام مفاهيم مختلفة أخرى مثل مفهوم تحديث البلاد العربية ولكنها تسعى من ذلك المفهوم إلى تطبيقه على غير صورته الحقيقية، وذلك لإحداث التغيير في مجالات الحياة المختلفة في الدول العربية مثل المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، وغيرها...، وتعمل بذلك على تعميق هذا المفهوم لإحداث الخلافات والتغيرات لحساب مصلحتها الخاصة، وتعمل ذلك أيضاً عن طريق وسائلها الخاصة بالإعلام بأشكاله المختلفة. (18)

ثالثاً: العوامل السياسية ودورها في التأثير على العلاقة بين العرب والغرب:

إن العوامل السياسية تُعتبر من العوامل الثلاثة المهمة في إحداث العلاقات بين الوطن العربي والغرب وهي العوامل الاقتصادية، والثقافية، والسياسية. كما أن العوامل السياسية تأتي مُكملة لتلك العوامل الأخرى لإيجاد النوع الخاص والمطلوب في العلاقة (الشكل المراد من العلاقة من قبل الدول الغربية) ولا بد من ذكر شأن السياسة الغربية المُتبعة، حيث كانت حريصة ومنذ الماضي على خلق جو سياسي في مختلف المجالات، وذلك بسبب مصلحتها وإضفاء الطابع العادي على تلك العلاقات، كما عملت على توحيد العالم للتحكم فيه من خلال نظام العولمة الذي بات يعمل على توحيد جميع الدول العربية والأجنبية، ولكن ذلك النظام يُشكل أخطار كبيرة وفق لما يأتي به من أساليب مختلفة منها ثورة المعلومات والحرية والتبادل للنماذج المختلفة في كل الجوانب، وفي الواقع إن ذلك يُشكل خطراً كبيراً على خصوصيات الثقافة في المجتمعات المختلفة خاصةً المجتمعات في الدول النامية ومنها الدول العربية، لأن هذه الأساليب الحديثة الخادعة تؤدي إلى التلاعب بالعقول وفرض الوهم على الناس، بحيث ترى هذه الشعوب في الدول النامية بأن ثقافتها وقيمها ومعاييرها الخاصة بها قد أصبحت بالية ولا فائدة منها أمام الفارق الكبير الموجود في السلم الخاص بالرقمي، والتقدم، والتطور، الموجود في الدول الغربية المختلفة بحكم العالم حالياً، لذلك فإن مقولة (فوكا ياما) الزائفة بأن من نتائج النظام الرأسمالي هو أنه يُشكل نهاية لتاريخ الفكر الإنساني والثقافي بحيث أن هذا القول وجد صدق وقبول عند هذه الشعوب النامية للثقافة والعادات والتقاليد القادمة نحوها بما تأتي به تلك العادات من أفكار ومعايير جديدة غربية وغربية عنهم، لذلك فإن تلك الشعوب ترى بأنه لا بد من إحداث تغيير جذري في مختلف المجالات عندها مثل الدول والشعوب العربية. (19)

كما أنه لا بد من التوضيح لسياسة تلك الدول الأجنبية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في تطبيقها للدور السياسي الهادف إلى التحكم في منطقة الشرق الأوسط وخاصةً الدول العربية شعبياً وحكومات،

(18) حمادي، سعدون وآخرون...، مرجع سابق، ص 54.

(19) السعدون، حميد حمد، العولمة وقضاياها، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 1999، ص 18.

لذلك فإن نموذج رولاند روبرتسون يوضح الحقب التاريخية المختلفة (من الناحية السياسية وليست تاريخ بحت) أي كيفية محاولة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق سياستها عبر الزمن أو عبر التاريخ لأن السياسة أحيانا تحتاج لوقت طويل حتى يتم تطبيقها وجني ثمارها وأن هذه الحقب التاريخية التي استطاعت السياسة الأوروبية وخاصةً السياسة الأمريكية من توحيد العالم من خلال ظاهرة أو تطبيق نظام العولمة كما تراه هي، فهذه الحقب التاريخية المختلفة والمتلاحقة في بعدها الزمني والمكاني هي كما يلي: (20)

1 – مرحلة ما قبل الفترة التي تسبق منتصف القرن الثامن عشر: حيث شهدت هذه الحقبة التاريخية تأسيس وقيام المجتمعات القومية ونحوها، كما أن هذه الفترة تعمقت فيها الأفكار المختلفة التي تخص الفرد والإنسانية جمعاء على صعيد ومستوى السلطة الحاكمة أو سلطة المجتمع.

2 – مرحلة النشوء لهذه الظاهرة (الهيمنة): حيث أن هذه المرحلة استمرت منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى سنة 1870م، حيث شهدت هذه الفترة التاريخية تحول كبير من الناحية السياسية، وهذا التحول الكبير والجاد في فكرة الدولة الموحدة أو المتجانسة وبرز في هذه الفترة أيضا مفهوم أكثر تحديداً مما سبق وأكثر مهنماً للإنسانية وحاجات مجتمعاتها وزادت الاتفاقات الخاصة بين دول العالم (الاتفاقات الدولية) بين الدول المختلفة وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية وعند ذلك بدأ النشاط السياسي يتخذ شكلاً منظماً، كما نشأت المؤسسات الخاصة بالتنظيم للعلاقات المختلفة بين الدول والمجتمعات.

3 – مرحلة الانطلاق: حيث أن هذه الفترة تلت الفترة السابقة مباشرة إذ بدأت منذ سنة 1870م حتى العشرينات من القرن الماضي (القرن العشرين) وفي هذه الفترة ظهرت مفاهيم ومتغيرات جديدة وحديثة جاءت نتيجة لإفرازات الحرب العالمية الأولى وما عقب هذه الحرب من تغيرات على المستوى القومي والدولي، حيث أن هذه المفاهيم الجديدة التي ظهرت مثل المجتمع القومي، ومناطق النفوذ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، لم تكن موجودة في السابق. كما ظهرت أيضاً في هذه الفترة مفاهيم مختلفة منها ما يتعلق بالهويات القومية والفردية، كما تحث المنافسات في هذا الكون مثل تنظيم الألعاب الأولمبية (هذا مثال على ذلك) وكما تم تطبيق فكرة الزمن العالمي.

4 - مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: حيث استمرت هذه المرحلة من عشرينات القرن العشرين (القرن الماضي) وحتى منتصف الستينات من نفس القرن وفي هذه المرحلة بدأت الخلافات المتباينة والحروب على مختلف الجوانب من جوانب فكرية وسياسية وعسكرية حول المفاهيم والمصطلحات الخاصة بعملية السيطرة والتي جاءت في المرحلة السابقة وفي مرحلة الانطلاق.

كما جاءت صراعات كثيرة في هذا الكون حول الصور المختلفة للحياة وأشكالها حيث كان التركيز في مرحلة الانطلاق على المواضيع الخاصة بالإنسان بسبب الحروب الكبيرة والمدمرة لمختلف الجوانب والتي استخدمت التقدم العلمي والتقني لتحقيق أهدافها مثل إلقاء القنابل النووية على مدن اليابان في الحرب العالمية الثانية.

5 – مرحلة عدم اليقين: وهذه المرحلة الأخيرة في هذا التصنيف، حيث بدأت هذه المرحلة الهامة في هذا الموضوع منذ مطلع الستينات من القرن العشرين (القرن الماضي) واستمرت حتى نهايته،

(20) السعدون ، حميد حمد ، مرجع سابق ، ص 30 .

حيث أدت إلى الأزمة في التسعينات من نفس القرن. كما تم إدماج العالم الثالث وخاصة الدول العربية في المجتمع العالمي وتحت غطاء النظام العالمي الجديد التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إلى الحصول على مصالحها في العالم عن طريق تطبيق هذا النظام الجديد، وذلك بعد انتهاء الاستعمار في الدول العربية وبعد أن أصبح ذلك الموضوع أي الاستعمار منتهياً بشكل كامل مع اعتراف العالم اجمع بذلك. كما حصل في هذه الفترة أيضاً تصاعد وبروز للوعي على اختلاف الوجوه له في الكون من خلال الكشف والاطلاع على المشاكل والنجاحات في المجتمعات المختلفة، ولا بد من الذكر أن هذه المرحلة أيضاً شهدت نهايةً للحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي متمثلاً بالاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية هو الذي ينفرد بالعالم بعد انهيار المعسكر الشرقي .

كما أن النظام الدولي (العالمي) الجديد أصبح أكثر تطبيقاً بسبب عدم القدرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من أي طرف كان وأيضاً شهدت هذه المرحلة من التاريخ زيادة الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والتقدم الحاصل في دول العالم وخاصةً الغرب والولايات المتحدة الأمريكية (دول العالم الأول) الغربية التصنيعية ذات النظام الرأسمالي، وأصبح تقليد مختلف الدول لها في الحصول على الكماليات منها (كما تبين ذلك سابقاً في النواحي الاقتصادية) مثل الدول العربية ومحاولتها في الحصول على تلك الكماليات ظناً أنها تواكب التقدم والحضارة ولكن ذلك ليس صحيحاً، وحدث أيضاً تدعيم للنظام الإعلامي في هذا الكون وذلك في ظل الاستخدام الأحدث للتقنيات الخاصة بالتوصيل والانتشار لوسائل الإعلام والاتصالات المتقدمة حديثاً. (21)

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تُحاول من خلال نظام العولمة إلى السعي لنشر وتعميم القيم والثقافة الأمريكية وجعلها ثقافة عالمية، حيث تعمل ذلك عن طريق نشرها السريع والمتزايد لمُعطيات الصوت والصورة عبر أحدث الوسائل الإعلامية المقروءة، والمسموعة، والمرئية،

والتي أصبحت تصل إلى كل بيت في العالم بشكل سريع وفوري ومباشر ولا تقتصر محاولات الأمركة على مضامين الرسائل الإعلامية الدائمة التدفق بل ان سياسة الامركة تتعداها إلى التبشير ونشر ذلك في مختلف دول العالم بانتصار القيم التي تدعيها الولايات المتحدة الأمريكية بطرق وأشكال مطابقة لطبيعة الحياة الأمريكية الخاصة بداخلها، ولذلك فإنها تبدأ بأساليب السلوك والتقليد في الملابس وبعض مصطلحات اللغة حتى تستطيع الوصول إلى تبشيرها بالانتصار لتلك القيم (الليبرالية) على غيرها،

والحديث أيضاً عن أن التاريخ الماضي قد ولّى مثلما تبين في السابق في قول (فوكا ياما) حتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من العمل على انعدام التفكير عند الكثير من الناس لما سوف يكون في المستقبل القريب أو البعيد لتبين أن العالم لم يغير بعد ووصل إلى الطريق الصحيح وفقاً للعولمة (22) وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة.

كما أن نظام العولمة مثلما يعتقد البعض يجعل من العالم دولة واحدة تتمتع بالأمن والرخاء وأن الوسائل التكنولوجية المتمثلة بوسائل الاتصالات الحديثة مثل (الإنترنت) ستجعل الناس متساويين وقريبين من بعضهم البعض. كما ترى بعض الدول بضرورة استقدام التكنولوجيا إلى دولها،

(21) السعدون ، حميد حمد ، مرجع سابق ، ص 31 .

(22) أبو حلاوة ، كريم (2001) ، الآثار الثقافية للعولمة " حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة " ، مجلة عالم الفكر ، مجلد 29 عدد (3) ، ص 176 .

واستناد إلى تلك التصورات التي سبق الإشارة إليها فإن الدول الغربية بنظامها الجديد تعمل على ولادة الإنسان العالمي ومواطن الإنترنت التي تأتي ضمن مجتمع موحد، حيث يكون هذا المجتمع غير خاضع لأية لغة أو قومية أو ثقافة معينة...، وبالإضافة إلى ذلك أيضاً فيوجد عولمة للأسواق والمدن وكل الأماكن الأخرى سواء كانت قريبة أو بعيدة، فالعولمة تحرق اليوم جذران الهويات المغلقة وتجعل الحديث عن الإنسان العالمي أمر ممكناً⁽²³⁾

إن المتفحص لهذا الموضوع يظهر له بأنه لا بد أيضاً من التطرق لمعرفة السمات الرئيسية للنظم المختلفة من اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، في العالم المعاصر والقوى المؤثرة عليها لمعرفة مدى وقوع الوطن العربي في المركز الذي يوجد فيه، وفي خضم هذه العلاقات بينه وبين الدول الغربية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية فالنظام الرأسمالي الذي يقوم بالأساس على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (عكس الاشتراكية التي كانت تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج) وأيضاً تقوم الرأسمالية على استغلال العمل من العمال عن طريق بيع قوة عملهم للمالكين لرأس المال مقابل دفع أجر لهم، ولا بد من الذكر هنا أن هذا النظام الرأسمالي كان قد ازدهر مع قدوم الثورة الصناعية بمراحلها المختلفة الأولى والثانية مستنداً في ذلك على القوانين الموجودة في السوق والحاكمة فيه، وهذا النظام يقوم على تجاهل الأحكام الخاصة بالعدالة الاجتماعية أو قواعد الإنصاف والتساوي للقوى العاملة، ولذلك فإن قوانين السوق نفسها التي يعتمد عليها النظام الرأسمالي تقوم على قاعدة إهمال المبادئ الخاصة بالتكامل والتضامن الاجتماعي وأيضاً تقوم على إهمال دور التقدم الاجتماعي في مصطلحاتها، فالهدف الرئيسي من النظام الرأسمالي يقوم على الربح أي تحقيق أكبر قدر ممكن من جمع الثروة بأي الطرق، ولذلك فالمتحكمون بهذا القانون يعملون كل اهتمامهم على التحكم بالقوانين الخاصة بالعرض والطلب، وذلك لتسيير مصالحهم، وأخذ ما يريدون بشكل سريع والتخلص من منتجاتهم عن طريق خلق القاعدة التي تقوم على ترويج تلك السلع المنتجة والمصنعة من عندهم لدول ومجتمعات أخرى،

وكما يقول د. عدنان التلاوي عن تدخل النظام الرأسمالي في الدول عن طريق النظام الجديد للعولمة الساعية إلى تطبيقه وأن المؤشرات تُشير إلى ذلك الموضوع، كما أن المكتسبات السياسية للتاريخ العربي الحديث في مختلف نواحيه تُصنف في خانة التغريب والاختراق الثقافي⁽²⁴⁾

كما أن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تسخير قرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة لتنفيذ رغبتها في التدخل وفي الهيمنة على العالم وقيادته وفقاً لمصلحتها وهدفها، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية على فرض العقوبات والاعتداءات العسكرية على العديد من الدول العربية مثل الاعتداء على العراق وليبيا والسودان والصومال وإيران بحجة محاربة الإرهاب والحفاظ على السلام،⁽²⁵⁾ ولا بد من الذكر هنا أن النظم السياسية في الدول العربية اليوم لم تأتي في الأصل من سياسة القائمين العرب عليها وإنما جاءت من الدول الخارجية (الدول الغربية) ولم تأتي هذه النظم تجسيدا لعملية من التطور التاريخي التي مرت بها الشعوب العربية في إطار الأمة العربية الواحدة وإنما أنتت هذه النظم من ظروف خارجية،

(23) أبو حلاوة ، كريم، مرجع سابق ، ص 177 .

(24) التلاوي ، عدنان (1998) ، مجلة العمل العربية... ، ص 15 .

(25) أبو حلاوة ، كريم، مرجع سابق ، ص 178 .

حيث تُعتبر هذه النظم بعيدة عن الخصائص الوطنية والقومية الموروثة من التاريخ الحضاري العربي والإسلامي مما أدى نتيجة لذلك إلى انعكاس تلك النظم على الميثاق الأساسي في تلك الدول العربية الذي يأتي كترجمة لتلك النصوص والمواد الدستورية التابعة للدول الغربية الاستعمارية التي قامت بفرض الهيمنة على الدول العربية، لذلك فإن هذه النظم في الدول العربية تمر وتعيش في أزمة من حالة عدم الاستقرار السياسي ومن نواحي أخرى أيضاً نتيجةً لذلك (26)

كما أن الدول الغربية كانت حريصة وما زالت حتى الوقت الحاضر تحرص على السيطرة على مختلف البلاد العربية من خلال نظامها وسياستها التي تقوم على الهيمنة على تلك البلاد واستعمارها من جديد من خلال الغزو الثقافي (كما تبين سابقاً) والقائمة على أساس الهيمنة المخفية له التي تقوم باستبدال عواطف الشعوب وعقولهم حتى يظلوا موالين للغرب ويفضلونه على بلادهم العربية وخير دليل على ذلك أن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تهتم بالماضي بالديمقراطية بشكل كبير وذلك لعدم رؤيتها بأن ذلك النظام الديمقراطي سيؤدي إلى الحفاظ على مصالحها في المنطقة الشرق أوسطية وخاصة في الدول العربية، أما في الوقت الحالي وخاصةً بعد انهيار المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي) وانتهاء الحرب الباردة حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك الحدث الذي غير العالم خصوصاً مع نهاية الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتي الذي استمر لفترة طويلة في القرن الماضي (حوالي عشرات العقود) بعد ذلك عملت الدول الغربية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير في نهجها السياسي حيث بدأت تركز بل وعملت على ترسيخ وفرض النظام الديمقراطي التي تراه هي بشكله المعروف لديها على مختلف الدول وخاصةً الدول العربية، لأنها أصبحت ترى بأن تطبيق هذا النظام الديمقراطي سيعمل على قيام النظام العالمي الجديد الذي تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيامة في مختلف دول العالم خاصةً وأن تركيزها على دول العالم الثالث وخصوصاً الدول العربية سيجعلها مُتحكّمة بمختلف دول العالم الأخرى.

إن مثل هذا التحول الأمريكي المتمثل بالاهتمام الكبير بإيجاد النظام الديمقراطي والحرص على ذلك يرجع في واقع الأمر إلى الهيمنة المختلفة الجوانب كما وترتكز الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة الاقتصادية (كما تبين ذلك سابقاً) التي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تمارسها ولا سيما بعد أن أصبحت هي الدولة الكبرى والأقوى في العالم ولا يوجد منافس لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. (27)

إن هذه الهيمنة المتنوعة في صورها والمختلفة في أشكالها لا بد من أن يكون لها طابع إيديولوجي، لذلك فإن الديمقراطية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقها هي الوجه الأكثر والأعمق في القبول لدى الناس للأيديولوجيات التي تسعى لفرضها كإنعكاس للهيمنة الاقتصادية والسياسية، بمعنى آخر أن الديمقراطية الليبرالية باتت تُشكل أحد عناصر السياسة الأمريكية في الخارج،

(26) الجاسور ، ناظم (2001) ، النظم السياسية العربية " قضايا الاستمرار والتغيير " ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 23 عدد(265) ، ص 160 .

(27) فياض ، عامر حسن (2000) ، الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 23 ، عدد(261) ، ص 147 .

حيث يفهم من ذلك أن العمل يقوم بالأساس على خدمة مصالح الدول الغربية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، كما تُعتبر هذه المصالح هي التي تتحكم في المواقف اتجاه الديمقراطية سلباً أو إيجاباً في الدول العربية والشرق الأوسط على حد سواء.

كما أن تردد الولايات المتحدة الأمريكية في اعتماد الديمقراطية في الشرق الأوسط وخاصةً في الدول العربية سوف يسير في المستقبل البعيد وذلك لحرص الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها الاقتصادية في النفط والعلاقات مع إسرائيل، وأن السبب الرئيسي لخوف الولايات المتحدة الأمريكية وحرصها المستمر باستمرار العلاقات القائمة مع دول المنطقة هو بسبب أنها لها تجربة قديمة مع إيران، ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إقامة النظام الديمقراطي كما تراه هي في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية خوفاً من أن يأتي الإسلاميين إلى الحكم وتكرر التجربة السابقة مع إيران التي كان لها نتائج سيئة على الولايات المتحدة الأمريكية، ولا بد هنا من الذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى بضرورة أن يسود الاستقرار، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية جاهدةً على عدم إقامة تغييرات تُذكر بل وتحرص أيضاً على ذلك بشكل كبير وتعمل أيضاً على محاولة إلغاء كل نظام وكل عمل من شأنه أن يعمل تغييرات في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية (مثلما تطلب من إسرائيل).... (28)

رابعاً: السلام كعملية وكهدف لاستمرار العلاقة بين العرب والغرب:

إن الدول الغربية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية تحاول فرض سياسة الأمر الواقع على المنطقة العربية وهي سياسة السلام حسب رؤيتها التي تسعى إلى وضعها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك تمثيلاً مع مصالحها في المنطقة الشرق أوسطية وخصوصاً في الدول العربية من خلال فرض عملية السلام بينها وبين إسرائيل الموالية للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية بل أكثر من ذلك، حيث أن إسرائيل تُعتبر جزءاً من الدول الغربية وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن تلك الدول تحرص على وجود إسرائيل في هذه المنطقة واستمراراً لقوتها وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل واحتلالها للأراضي الفلسطينية وغيرها دون أن تعمل أي شيء لإخراجها من تلك المنطقة العربية تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية مثلما عملت ذلك في الحرب الخليجية الثانية،

وقد كان عند توقيع اتفاقية السلام في عام 1993م بين العرب وإسرائيل قبولاً جماعياً عند معظم الدول وعلى المستوى السياسي العالمي وذلك لأنهم يرون أن تلك الاتفاقية تقوم على إعطاء الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المهضومة من قبل إسرائيل، ولأن ذلك يضمن الاعتراف بدولة إسرائيل وقيامها بصورة واضحة مع اعتراف العرب بها وخاصةً الفلسطينيين، لأن إسرائيل تُعطي الأجانب وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية حق التدخل في منطقة الشرق الأوسط وخاصةً التدخل في البلاد العربية نظراً لوجود علاقات السلام بينهم وبين إسرائيل ونظراً لأن إسرائيل جزءاً من الولايات المتحدة الأمريكية (كما تبين سابقاً) وبالتحديد الدول المحيطة في المنطقة والقريبة منها، وذلك نظراً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في تلك المنطقة وبسبب وجود الثروة النفطية فيها وحرص الغرب على السيطرة والتحكم في تلك المنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً،

(28) فياض ، عامر حسن، مرجع سابق، ص ص 157 و158 .

إلا أن المتمعن في تلك الاتفاقيات سيرى بأنها لم تكن عادلة وأنها قائمة على هضم الكثير من حقوق الشعب الفلسطيني مثل حق اللاجئين الفلسطينيين وغيره وأن تلك الاتفاقية كما يقول د. سمير أمين ، "أنها في واقع الأمر سجلت تلك الاتفاقية انتصاراً إسرائيلياً كاملاً وهزيمة لا تقل خطورة للمعسكر الفلسطيني العربي وهي هزيمة انبسطت على مراحل متتالية بدأت بهزيمة عام 1948م وحتى هزيمة عام 1967م".⁽²⁹⁾

إن الفهم الصحيح لما تم ذكره من قبل د. سمير أمين يُفهم من خلاله على أن العلاقة بين العرب والغرب هي علاقة غير متكافئة وعلاقة قائمة على هزيمة العرب أمام الأجانب، وذلك نظراً لما جاء بعد حرب الخليج الثانية والثالثة من تدخل كبير في المنطقة العربية، ولا يزال هذا التدخل حتى الآن وسيظل في المستقبل إذا لم يحصل تغيير جذري في المنطقة العربية نابعاً من أساسها ومصالحها.

كما أن هذه العلاقة بين العرب والغرب تُوصف بإنها علاقة شراكة عرجاء لا تقوم على أسس صحيحة ومتينة، حيث تحاول الدول الأجنبية إضفاء الهيمنة المخفية على البلاد العربية من خلال قيام النظام العالمي الجديد (كما تبين ذلك من خلال العوامل السياسية) في منطقة الشرق الأوسط والبلاد العربية وفي العالم أجمع ومن خلال إحلال الثقافة الغربية وغزوها ثقافياً للبلاد العربية لتجعل سكان الدول العربية يتقبلون تلك الثقافة الجديدة وفقاً لهيمنة الأجانب عليهم.

كما أن السبب الرئيسي الذي ساعد الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في المنطقة العربية دون غيرها هو ضعف تلك الحكومات العربية من عدة نواحي. كما أن إنتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي أيضاً وخاصةً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عمل ذلك على إعطاء فرصة قوية أمام الأجانب بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية.

كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل عالمياً في حل المشاكل الموجودة في أي منطقة كانت مثل يوغوسلافيا والكويت كما حدث في الماضي، إلا أن تدخلها هذا لم يكن بسبب حرصها على إحقاق الحق وإنما جاء بسبب توليها لقيام النظام العالمي الجديد الذي تسعى إلى إقامته وفرض هيمنتها على مختلف مناطق العالم وفقاً للنظام العالمي الجديد التي تسعى تلك الدول لتحقيق غرضها منه والمُتمثل في السيطرة الغربية والأمريكية على العالم وقيام نظامها الرأسمالي العالمي وفقاً للقوانين الأمريكية الموجودة.

إن اتفاق السلام مع إسرائيل عمل على اختراق قلوب كافة أفراد المجتمع العربي وخاصة المجتمع الفلسطيني بمختلف شرائحه من ناحية، كما أنها أحدثت أي الاتفاقيات تغيرات هائلة في طبيعة المجتمع العربي عامةً، إذ حصل بعد ذلك الكثير من العلاقات السلمية بين العديد من الدول العربية وإسرائيل وما يعكس ذلك في تغيير لطبيعة العلاقة بينهم بعد عدة عقود خلت (حوالي أكثر من 50 سنة من المقاطعة والحروب) وهذه العلاقات مع إسرائيل (بين العرب وإسرائيل) بطبيعتها تعمل على تأثير في العلاقات بين العرب والغرب بشكل عام، لذلك فإن توقيع أي اتفاقات مع إسرائيل سواء كانت سياسية أو تجارية أو غيرها... تؤثر في تحديد شكل وطبيعة العلاقة بين العرب والغرب كون إسرائيل موالية بل وجزءاً من الدول الغربية.

(29) أمين ، سمير ، في مواجهة أزمة عصرنا ، بيروت ، مؤسسة الانتشار العربي ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص ص 255 و 256 .

إن مختلف الدول العربية تمتد إلى تاريخ طويل ومتباين في عقوده المتتالية عليها، حيث أنه لا يوجد أمر جديد في تلك الدول إلا ويكون له جذور عميقة في التاريخ الماضي المختلف في فتراته، وكما تبين سابقاً فإن الكثير من الإشكالات والسياسات المختلفة التي تواجه الدول العربية اليوم وخاصةً السياسات الإقليمية التي تعود في أصولها إلى الماضي وخاصةً تأثرها في فترة الاستعمار الغربي في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ولا بد من إيضاح تلك الفترة التي جاءت بعد حصول معظم الدول العربية على استقلالها بعد زوال الاستعمار الأجنبي عنها، لكن يظهر مما سبق بأن التدخلات الأجنبية بقيت سائدة حتى بعد حصول الدول العربية على استقلالها السياسي وعدم قدرتها على الحصول على الاستقلال الكامل بأشكاله المختلفة من اقتصادية، وثقافية، وغيره...، حيث أن الإشراف السياسي والاقتصادي على الموارد القومية الاستراتيجية والاقتصادية بقي خاضع للتدخلات الأجنبية وفي بعض الأحيان بطريقة مخفية تحت غطاء إقامة علاقات شراكة تجارية بين الدول الأجنبية وتلك الدول العربية حديثة الاستقلال بحجة مساعدتها على النهوض باقتصادها الجديد مُخفية بذلك الدول الغربية لمصالحها الخاصة في المنطقة... (30)

"الفصل الرابع"

"حالة الوطن العربي اليوم والمؤثرات الخارجية عليه"

إن الاتصال والعلاقة بين العرب والغرب يعود إلى عصور قديمة مضت إلا أن ذلك الاتصال عاد ليزداد في العمق مُتسعباً في علاقاته وذلك منذ أن حصل التطور الخاص في الوسائل المختلفة مثل وسائل النقل والمواصلات والتقدم التكنولوجي، وأيضاً هنالك تأثيرات على الحياة اليومية للشعوب العربية، فمثلاً اللغة الإنجليزية الآن أصبحت هي اللغة الرئيسة في العالم، كما أن ذلك التأثير بالثقافة الغربية يأتي من التأثير الكلي الحاصل خاصةً من خلال العناصر التقنية والاقتصادية والترويجية والعلمية الموجودة الآن...، فهذا الشيء معروف ولم يعد سراً لأن كثير من وسائل الإعلام العربية والهيئات التعليمية تتحدث عن تيارات الغزو الثقافي الآن من الغرب وتأثيره خاصةً على جيل الشباب وآرائهم، كما أن ذلك أيضاً يؤدي إلى تخلف العرب والانهيار بحضارتهم بالمزيد مما هو حاصل... (31)

كما أن اتصال العرب بالغرب كان في اتجاهات مختلفة ولا بد من إبراز بعض السلبيات بسبب ذلك الاتصال في الماضي من حيث الجوانب في الاتجاهات السياسية، حيث أن من نتائج اتصال العرب بالغرب في الماضي أن تعرّف العرب لحركات السياسة المختلفة والأنظمة المتنوعة الخاصة بالحكم في الدول الأجنبية والعديد من المبادئ التي كانت تتبناها تلك الحركات وتعرّف العرب أيضاً على الأسس المختلفة التي قامت عليها الأنظمة في الدول العربية. كما كان للعرب فهم خاص في اقتباسهم للعديد من المفاهيم الجديدة ظناً منهم أنها ستجلب الخير والسعادة إلى بلادهم مثل مفاهيم الحرية والديمقراطية والدستور، ومفاهيم أخرى مثل الوطنية والأمة والوطن،

(30) زحلان، أنطون وآخرون..، العرب واليابان، عمان، منتدى الفكر العربي، د.ط، 1992، ص 118.

(31) حمادي، سعدون وآخرون...، مرجع سابق، ص 57.

حيث كان للثورة الفرنسية التي قامت هناك العديد من الشعارات المختلفة التي أعلنتها وتبناها بعض العرب في البداية عن طريق معرفتها والسماع عنها مثل مفاهيم الحرية والمساواة والإخاء ولكن الكثير من المفكرين العرب أصابهم الذهول وخيبة الأمل لما جاءت به تلك المبادئ من خراب وخلافات وجرائم عندهم. (32)

إن حالة العداء بين العرب وخاصة منهج الإسلام والغرب هي معروفة عند الطرفين عند العرب وعند الغرب وهو أمر غير مخفي ولكن شكل العلاقة اليوم الذي يقوم على مصالح مثل مصلحة الفئات الحاكمة في الدول العربية ومصلحة الدول الغربية هو الذي يُبقي هذه العلاقة قائمة ومستمرة، ولذلك فإن هذه العلاقة ستبقى قائمة أيضاً في مطلع هذا القرن (القرن الحادي والعشرين) وما بعده وستظل قائمة على مصلحة الغرب وسيبقى العداء أيضاً قائماً ومعروفاً عند جميع الأطراف.

كما أن النظام العالمي الجديد القائم على تقسيم دول العالم الى عدة أقسام منها ما يضم الدول المتقدمة ومنها ما يضم الدول المتوسطة في معيشتها وتقدمها ومنها الدول المتخلفة أو دول العالم الثالث (الدول النامية ومنها الدول العربية) أو الدول البطينة في النمو على اختلاف أشكاله الاقتصادي والتقني والحضاري هو النظام الموجود حالياً. كما ان الدول الغربية تُظهر نفسها على أنها تُحاول تقليل الفجوة بين تلك الأقسام وذلك عن طريق تدخلها بتلك الدول المختلفة الأقل منها في النمو والتقدم من خلال ادعائها بأنها تُشرف دولياً عليها وذلك حتى يتم الإسراع في الحركة النامية في تلك الدول.

إن الفقر الموجود في تلك الدول وعدم وجود منافس آخر للولايات المتحدة الأمريكية يجعلها بذلك تتحكم في العالم لوحدها وتتحكم فيه بأشكال ونواحي مختلفة، كما أن التدخل الغربي والأمريكي الواسع الذي جاء تحت مظلة النظام العالمي الجديد في مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية سيبقى قائماً...، ولا بد هنا من الذكر أن للتاريخ الغربي الاستعماري للدول العربية وما جاء به من نكبات وأزمات على شعوب هذه المنطقة خلال القرنين الماضيين (التاسع عشر والعشرين) ما زال مؤثراً، غير أن الغرب لا يذكر ذلك ويتظاهر بفضله في إدخال العلم الحديث والتقنية والتكنولوجيا والآلات الحديثة إلى تلك البلاد حتى تبقى تلك البلاد مستعمرة بطريقة حديثة (استعمار العقول/ الإمبريالية) وحتى يُسيطر على ثروات تلك البلاد بشكل مُتقبل لديها... (33)

إن من الواضح بأن استخدام المنظور التاريخي يُعتبر من الأمور الضرورية لفهم هذا الموضوع لأن ذلك كان قد أُعتمد في مختلف الدراسات ولأن معرفة الماضي يُساعد في معرفة الحاضر، وأيضاً لأن الثقافة في مقدمة المواضيع التي من خلالها يتبين التأثير على سلوك البشر وعاداتهم. (34)

كما أن قدوم القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين) ودخول العالم في القرن الجديد حيث أصبح العالم يمر بمرحلة تحول مختلفة عن الماضي في عدة جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية، فهذا التحول يتمثل بالانتقال إلى عصر العولمة الواضحة في تطبيقها وفقاً للتطور العلمي والتكنولوجي الموجود في العالم اليوم بسبب التقدم الذي

(32) المحافظة، علي، الاتجاهات الفكرية عند العرب، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1987، ص

(33) حمادي، سعدون وآخرون...، مرجع سابق، ص 59.

(34) حمادي، سعدون وآخرون...، مرجع سابق، ص 61.

حصل في مختلف الجوانب منذ القرن الماضي من وسائل إعلام واتصال بشكل كبير يفوق كل العصور والقرون السابقة وبشكل لم يسبق له مثيل.

ولا بد من أن يكون للمنطقة العربية تأثيراً في هذا العصر الحديث والجديد في تقنياته المختلفة، والدول العربية اليوم كأنها تقف أمام مفترق طرق مهم، يُفهم من ذلك أنها تواجه تحديات أساسية كبيرة ليس فقط من التحولات العالمية وإنما من التحولات على المستوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط مثل انتشار الأسلحة النووية (عند إسرائيل) والتحكم في أسعار البترول من قبل الشركات الأجنبية،⁽³⁵⁾ لذلك فإن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على وجود حالة من عدم الاستقرار في المنطقة (منطقة الشرق الأوسط) وهي المعروفة بحالة "ألا حرب وألا سلم" وخصوصاً عند الدول العربية، وذلك عن طريق جعل الدول العربية مشغولة في داخلها بالتسلح ضد إسرائيل، وهذا بدوره يعمل على إعاقة التنمية وتأجيلها بمختلف صورها وأشكالها في داخل تلك الدول ويعمل على تعميق علاقتها مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تقوم بشراء الأسلحة منها وأيضاً تظل في حاجة ماسة إلى منتجات تلك الدول المختلفة نظراً لعدم حدوث التنمية فيها بسبب حُجتها بأنها مشغولة في استعداد دائم للمستقبل في حرب مع إسرائيل ونظراً لانتهاج الصلاحية لتلك التجهيزات العسكرية بعد فترة معينة، لذلك فيلزم التجديد من تلك التجهيزات والمعدات الخاصة بتسلح الدولة ضد المخاطر الخارجية المتمثلة بالخطر الإسرائيلي الدائم في المنطقة الذي يعمل على التهديد الدائم لتلك الدول العربية فيها وحرص الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على استمرار هذه الحالة ووجود الكيان الإسرائيلي في قلب هذه المنطقة العربية.

كما أن حالة الوطن العربي اليوم هي التي تجعل بل تُشجع البلاد الأجنبية على التدخل فيه، حيث أنه يوجد العديد من العوامل (الأسباب) التي تعمل على إضعاف الوطن العربي وتعمل على تجزئته أيضاً إلى بلاد عربية مُفصّلة عن بعضها البعض أو الحرص على مصلحة كل بلد أو قطر عربي على حدا دون الاهتمام بالمصالح القومية للأمة العربية ككل.

إن التربية والتنمية تُعتبران وجهان لعملة واحدة والعلاقة الموجودة بين هاتين العمليتين المترابطتين مع بعضهما البعض تُعتبر علاقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكل مجتمع وكل دولة. كما أن التربية والتنمية يعملان ويقرران العمل في إنجاز بل وازدهار العوامل الثقافية للمجتمع ككل، فالتنمية في هذا الصدد مأخوذة من نفس المعنى للتغيير بمختلف الجوانب في المجتمع من جوانب اجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية، وتعمل أيضاً على أن تكون التكنولوجيا والتقدم العلمي من مُجمل تلك العمليات جميعاً، ولا بد من الذكر أن كل تغيير ينطوي على اكتساب مهارات جديدة ومعرفة جديدة وتنظيمات جديدة كذلك وعلاقات مستجدة ومشجعة على العمل الصحيح والسليم، إذ أن كل هذه العمليات تنطوي على تربية وتعليم بالمعنيين الرسمي والغير رسمي ويقول د. انطون زحلان بأن عرض الطاقة البشرية في العالم العربي لا يزال سيئ الارتباط بالطلب، فأما العرض فهو مغروس في صميم النظام التربوي وأما الطلب فهو ينشأ في دنيا الاقتصاد، ولا شك بأن هذه الارتباطات الضعيفة بين الاثنين قد أدت إلى ضعف الفعالية الاقتصادية على الصعيدين الاستراتيجي (الثابت) والديناميكي (المتحرك) على حد سواء....⁽³⁶⁾

(35) حسن ، ميرزا (2000) ، الألفية الجديدة " التحديات والأمال " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 28 عدد (2) ، ص 163.

(36) زحلان ، أنطون وآخرون..، مرجع سابق ، ص 117 .

إن العوامل المهمة في تردي الواقع العربي كانت وما زالت تتبع من الجانب (الغربي) ولكن هناك أسباب داخلية (في الدول العربية نفسها) ساعدت على هذا التردي، لذلك فالتردي موجودة في داخل الواقع للدول العربية، وقد يكون هناك مبالغة في التركيز على العوامل الخارجية لتردي الواقع في الدول العربية وترك العوامل الداخلية المسببة له والتي تُساهم في ذلك التردي ولكن القول الصحيح بالإضافة إلى ذلك فإن التحديات المحلية (الداخلية) وإن كانت امتداداً من الماضي (زمن الاستعمار) ولكنها استمرت وتضخمت داخل الحياة العربية وكان ذلك الاستمرار والتعظيم للحياة المُظلمة هو بفعل استراتيجية دولية للمراكز الرأسمالية فكانت هذه السياسة الغربية شرطاً للتقدم عند الغرب على حساب الدول العربية، فالنظام الدولي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية وما تلا ذلك من تغييرات قد أبقى على تقسيم العمل الروحي وآلياته التي جعلت التخلف والفقر من نصيب شعوب آسيا وأفريقيا وغيرها.... كشرط لثراء الدول الرأسمالية المتقدمة واضطراد تقدمها غير المحدود والتدويل الذي طبع الحياة الاقتصادية والثقافية منذ ولادة الرأسمالية للنظام السياسي في تلك الدول والتي عملت على زيادة التخلف في الدول النامية (دول العالم الثالث) ومنها الدول العربية بل إن النظام الرأسمالي هو الذي عمل هذا التصنيف الدولي من دول العالم الأول والثاني والثالث، وعمل على التخلف في مختلف مبادئ الحياة في دول العالم الثالث وركز بذلك على المنطقة الشرق أوسطية وبالتحديد على البلاد العربية وعزز من قيود تبعيتها اقتصادياً وثقافياً وسياسياً لمراكز الدول ذات النظم الرأسمالية الغربية، فهكذا لازمت هذه التبعية التخلف، فتلازم التحرر بالتقدم، كما تعمل الدول الغربية على تزييف التقدم في تلك الدول العربية بإنها تعمل على عرض قشور حضارية تقتصر على الاستهلاك مثل استهلاك السلع المادية أي تقليد البلاد العربية للسكان الأجانب عن طريق الأسواق الاستهلاكية الغربية دون أن يكون للدول العربية دخل في صنع تلك المنتجات الغربية، لذلك فإن هذا التقليد يعمل على تعميق التبعية للغرب بشكل أكبر وأوسع.⁽³⁷⁾

إن النظم السياسية الغربية بطرقها الاستعمارية الجديدة (الإمبريالية) تعمل منذ عقد الستينات من القرن الماضي (القرن العشرين) على تفويض حركة التحرر الوطني العالمية وإنهاك تلك القوى، حيث أن الأداة الرئيسية التي تستخدمها في ذلك هي النشر والترويج لأنماط الاستهلاك المختلفة في الاقتصاد والثقافة، وأيضاً من خلال منتجاتها الثقافية التي شملت البرامج الفنية والإخبارية والدعائية، وأيضاً تعمل على ذلك عبر وسائل الاتصال المختلفة والمتطورة، ولذلك فإن تلك الدول الغربية في سياستها الاستعمارية تعمل على إشاعة للنمط الرأسمالي وتروج له من خلال تلك القيم الاستهلاكية ومن هذه القيم الأساليب المختلفة للخداع والغش حتى يتم الوصول إلى الكسب السريع حيث عملت تلك الثقافة الإمبريالية على إغراء شعوب العالم الثالث على استهلاك تلك السلع .

كما أن الاستهلاك للمنتجات الأجنبية خاصة منتجاتها الجديدة يعمل على ضعف الادخار والتراكم من أجل الاستثمار في أوضاع مثل وضع دول العالم الثالث ومثل الدول العربية، وبذلك فقد تطلب الاتجاه الاستهلاكي على البلدان النامية الأساليب المختلفة للتنمية وجعلت على استمرار التبعية الاقتصادية والثقافية للدول الغربية ذات النظام الرأسمالي،

(37) مضية ، محمد السيد سعيد ، ثقافتنا ومهمات المرحلة ، القدس : اتحاد الكتاب الفلسطينيين ، الطبعة الأولى ، 1996 ، ص 111 .

وأيضاً نتيجة لذلك الاستهلاك فقد أدى وجود العجز في الدول النامية وعانت من ديون كبيرة جعلتها هذه الحالة تخضع للدول والمؤسسات الرأسمالية الغربية في تلك الدول الأجنبية.⁽³⁸⁾

إن التشخيص الصحيح للتحويلات العالمية يُظهر بأن المضمون الرئيسي لتلك التحويلات ينطوي على قدر كبير من العشوائية والفوضى،

لذلك فليس من الممكن أن يكون هناك تنبؤ بالمستقبل لهذا النظام أو السلام في هذا العالم وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وما يُرافق هذه المنطقة من فوضى في مختلف العلاقات بين دول المنطقة أنفسهم وبين دول المنطقة العربية والدول البعيدة عنهم مثل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن هذه الفوضى التي تأتي نتيجة تفجر الكثير من المشاكل التي لا طاقة للنظام المؤسس والتنظيمي الخاص في تلك العلاقات الدولية في التغلب عليها وتقديم المعالجة السريعة لها عن طريق منهجي سليم، لذلك فيكون انفلات لتلك المشاكل وتضخمها وتهديدها للسلام المقصود واردة بشكل محتوم،⁽³⁹⁾ حتى وان تم النظر إلى المستوى الدولي والعالمي للنظام الجديد بشكله الحالي الساعي لذلك الوجود لتحقيق الأمن والسلام، إذ يظهر بتلك النظرة مظاهر كثيرة من الفوضى في العلاقات وخاصة العلاقات الاقتصادية .

كما أن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تحرص على مكانة النظام العربي وجعله مالياً لها في سياق التحويلات الدولية القائمة خاصة بعد أزمة الخليج وحدث الحروب التي توصف بأنها حرب عالمية ثالثة (تحديداً حرب الخليج الثانية والثالثة) نتيجة للتحويلات التي صاحبها في منطقة الشرق الأوسط ككل، حيث أن الدول العربية في المنطقة الشرق أوسطية تُعاني في الأغلب من نتائج الفجوة بين ظهور المنظومة الدولية الجديدة التي تتسم بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وضعف عملية الإنعاش المؤسسي الضرورية لبروز النظام العالمي الجديد، ولأن الدول العربية تُعاني أكثر من غيرها من الفوضى في العلاقات الإقليمية فيما بينها،⁽⁴⁰⁾ لذلك فإن النظر الآن من قبل الدول الأجنبية والولايات المتحدة الأمريكية هو العمل على خلق علاقات جديدة وأسواق ونظم جديدة تقوم على إنعاش النظام العربي والدول العربية لأن الغرب ينظر إلى أن إنعاش الدول العربية يعمل على السيطرة على الفوضى التي قد تحصل في منطقة الشرق الأوسط وتعمل بالتالي على إعاقة مصالحه في المنطقة العربية، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من جانبها على تحقيق وإيجاد هذا النظام خلال الفترة ما بين (سنة 1987م وسنة 1999م) أي في العقد الأخير من القرن الماضي، لذلك فعملت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على التحكم في منطقة الشرق الأوسط خلال حرب الخليج الثانية والثالثة حتى تظل السيطرة على تلك المنطقة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية لأن الوطن العربي يُعتبر بالنسبة للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية من المناطق الهامة والاستراتيجية نظراً للمصالح الغربية والأمريكية فيه، حيث أن ذلك يعني أن تلك الدول العربية ستبقى تحت رقابة الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة لفترة طويلة وأن الولايات

(38) مضية ، محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص 7 .

(39) سعيد ، محمد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، د.ط ، 1992 ، ص 242 .

(40) سعيد ، محمد ، مرجع سابق ، ص 245 .

المتحدة الأمريكية تحرص على مقاومة أي من الدول التي ستحاول زعزعة الأمن فيها (الأمن حسب المفهوم الأمريكي) في تلك المنطقة لأن من شأن ذلك العمل ما يتعارض مع المصالح الأمريكية في هذه المنطقة. (41) كما أن هنالك الكثير من العوامل الخاصة بالبلاد العربية تجعل بل وتشجع هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج وحتى الأيدي العاملة تُهاجر من العديد من البلاد العربية إلى الخارج، وذلك بسبب النقص في التنمية في البلاد العربية،

حيث أن الطاقة البشرية يكون لها دورها في عمليات أي دولة وأي بلد وعلى العموم فإن ما يوصف بالكفاءات العلمية يشمل العلماء والمهندسين والزراعيين والأطباء والمعلمين والمدراء ذوي الخبرة والصحفيين ورجال الأعمال... الخ.

إن العديد من هذه الكفاءات يتم تصديرها إلى الخارج عن طريق قيامهم بالهجرة من بلادهم العربية إلى البلاد الأجنبية بسبب توفر الأعمال فيها، كما أن طبيعة النشاطات الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة تعمل على تشجيع الهجرة لتلك الكفاءات العلمية من العرب، وهناك الكثير الآن من هذه الكفاءات يعيشون ويعملون في العديد من البلاد الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يتم استغلال الثروة العلمية والخبرة العملية عندهم لصالح تلك الدول الأجنبية، فالهجرة كانت موجودة من القدم ومنذ زمن طويل ولكن الآن وخاصة في القرن الماضي (القرن العشرين) وفي مطلع هذا القرن (القرن الحادي والعشرين) أصبحت ظاهرة الهجرة وخاصة للكفاءات العلمية تُشكل ظاهرة كبيرة ومخفية للبلاد المصدرة لتلك الكفاءات من بلادها إلى البلاد الأجنبية، لأن هجرة تلك الكفاءات العلمية يعني خسارة للبلاد العربية بسبب فقدانها وخسارتها لتلك الكفاءات العلمية الممتازة، ولا بد من الحديث عن أسباب الهجرة هذه، فهناك العديد من الأسباب والعوامل المتباينة التي تعمل على زيادة ظاهرة الهجرة إلى الخارج وهناك أسباب داخلية وخارجية من أهمها، (42) البحث عن مصادر وموارد اقتصادية وأعمال مختلفة ومع تقدم المجتمعات كان البحث عن البيئة الاجتماعية المناسبة أيضاً من أهم الحوافز المشجعة للهجرة لذوي الكفاءات العلمية المختلفة والتي لم تحظى بهذا الشكل الكبير إلا بعد مجيء عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث بات العالم والغنى فيه ثروة لا يمكن التفريط بها ولا بدورها في عملية التنمية، فعلى سبيل المثال ألمانيا واليابان لعبت القوى التقنية والعلمية فيهما دوراً هاماً في بناء وتطوير هاتين الدولتين واللتين تنصدران الآن الدول المتقدمة في مجال الثورة العلمية والتقنية، والتقدم الاقتصادي في مختلف المنتجات المختلفة وخاصة المنتجات والآلات التكنولوجية الصعبة في صنعها، ومع ذلك فعملية نزوح وهجرة الكفاءات العلمية العربية للخارج من الأمور والقضايا المغايرة لما يحدث في الدول التي صعدت ووصلت لأقصى درجات التقدم والازدهار والتي اعتمدت في ذلك على تلك الكفاءات المتواجدة فيها ولم تصدرها للخارج. لذلك فلا بد من إعطاء هذه الظاهرة حقها في الاهتمام في دراسات أخرى لأنها من الظواهر المهمة خاصة على سياسة ومستقبل البلاد العربية ككل. (43)

(41) سعيد ، محمد ، مرجع سابق ، ص 254 .

(42) عيوش ، نيا ، مدخل إلى المشكلات الاجتماعية . القدس: جمعية الدراسات العربية ، الطبعة الأولى، 1984 ، ص 108 و 109 .

(43) زحان ، أنطون وآخرون..، مرجع سابق ، ص 103 .

إن هجرة العقول أو نزيف الكفاءات العلمية العليا يُعتبر من التحديات التي تجابه إشكالية التقدم في البلدان النامية العربية وتتجسد هذه الظاهرة فيما تمثله من تحدي خطير لمطلب النمو والتقدم في تلك البلدان النامية والتي تُعاني أكثر من غيرها من هذا النزيف الكبير للهجرة إلى الخارج، ولا بد من إلقاء الضوء على طبيعة الموقف التناقضي للعلاقة بين مشكلة هجرة العقول وبين مطلب النمو والتقدم، حيث أنه وبدون أي شك فإن العنصر البشري المؤهل فنياً ومهنياً يُشكل بوجه عام مدخلاً أساسياً لا غنى عنه في العملية الإنتاجية الحديثة، وإذا كان في الإمكان الاستعاضة عن العنصر البشري في مجال محدود في العملية الإنتاجية فإن ما يتعين تقديره هو أن الطاقة الإنتاجية تتحدد في النهاية بمجموع العناصر الكمية والنوعية،

ولما كانت التنمية في المجتمع هي العملية التي يُحاول من خلالها المجتمع مواجهة مشكلاته وتحقيق طموحات أفرادها فإنها بذلك تعتمد على الكفاءات العلمية والذين يقومون في العمليات الاقتصادية والإنتاجية والتنموية في المجتمع بمختلف الأشكال والأعمال (44) فإذا حاولت الدول النامية بمختلف فئاتها أن تضع استراتيجيات للتصنيع الموجه إلى التصدير كهدف لفك العلاقة الغير متكافئة بينها وبين الدول الغربية فإن هذا العمل يتطلب من تلك الدول وهي الدول العربية استقراراً سياسياً واقتصادياً، لذلك فإن جوهر هذه الدعوة والحجة المتفائلة إذا أمكن تطبيقها على دول العالم الثالث ومنها الدول العربية فإن ذلك يتطلب تبني استراتيجيات موجهة إلى السوق في نواحي اقتصادية دولية مفتوحة، وهذا من الصعب تطبيقه بالنسبة للدول العربية لأن الدول الغربية تحرص على ضبط تلك الدول والسيطرة عليها وجعلها في داخل الدائرة المسيطرة عليها تلك الدول الأجنبية، لذلك فلا تستطيع الدول العربية الخروج من وضعها الراهن والانفتاح على العالم الخارجي لفترة قصيرة وإنما ذلك يكون ممكناً بشكل تدريجي خاصة وأن النظام العالمي الجديد والعولمة الجديدة أخذت في التسارع لتطبيق ذلك على معظم دول العالم وضرب مصالح كل من يحاول التمرد عليها في أي دولة في العالم، (45) ناهيك عن المنافسات الاقتصادية القوية للدول الغربية في العالم، لذلك فيُفهم من هذا الواقع بأن ذلك الخروج من العزلة عند الدول العربية والانفتاح الحر دون تدخل أجنبي يحتاج لوقت طويل من العمل الجاد لتحقيق الاستقلال التدريجي وعدم التحكم بها من قبل الدول الغربية. إن الصراع الاقتصادي اليوم كما وضحه السيد يسين يدور في هذا الوقت بين من يريد حرية السوق المطلقة بكل ما يعمل ذلك على التغيير في النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن يريد هيمنة الدولة الاقتصادية، وإن تلك الهيمنة تأتي عن طريق الدول الاقتصادية الرأسمالية الغربية، ويتمثل ذلك في الاستعمار الجديد بمختلف أشكاله عن طريق الغزو الثقافي والغزو الاقتصادي وعن طريق المنتجات التكنولوجية المتقدمة. (46)

(44) الحوات ، علي ، مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية ، منشورات جامعة الفاتح ، د.ط 1982 ، ص 374.
(45) بول هيرست ، وجراهام تومبسون ، مسائلة العولمة ... ، ترجمة إبراهيم فتحى ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، الطبعة الأولى 1999 ، ص 144 .
(46) يسين ، السيد ، العالمية والعولمة ، القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 82 .

كما بين ذلك د. جلال أمين في دراسته والتي اوضح من خلالها بان معظم الدول العربية قد عانت من سياسية الدول الغربية القائمة على التغريب من قبل الدول الغربية بعد انفتاحها على تلك الدول وكانت هذه العملية (التغريب) مستمرة لفترة طويلة وما زالت وهي تغريب للثقافة المتعلقة بالقيم والمعايير لدى تلك الدول وشعوبها، ولذلك فإن عملية التغريب اليوم هي أخطر من أي وقت مضى نظراً لاختلاف الزمان ونظراً لطبيعة المصالح الأجنبية في المنطقة العربية وخوفها من قيام نظام عربي يخالفها على تأمين مصالحها في المنطقة العربية، لذلك فإن الدول الغربية الآن حريصة أكثر من أي وقت مضى على استمرار العلاقة القائمة على استعمار العقول عن طريق التغريب والغزو الثقافي الذي يؤدي بالشعوب والحكومات العربية إلى قبول تلك التبعية دون معرفتهم بذلك، فلقد جاء المستثمر الأجنبي إلى البلاد العربية تحت دوافع استغلال المواد الخام الأولية وبيع المنتجات الاستهلاكية في الأسواق العربية،

وقام بالاستثمارات الخاصة به واللازمة له لخدمة هذين الهدفين ولذلك فقد انحصر نطاق الغزو الثقافي في هذين الحدين فقط. (47) وكما بين د. أمين أن سياسة الانفتاح الاقتصادي الجديد يقترن بحملة جديدة بهدف تغريب المجتمع العربي وهذه الحملة تتميز بطابع أكثر عنفاً وأوسع في نطاقها من الذي شهدته البلاد العربية في الماضي. (48) إن فكرة الرأسمالية في الدول الغربية له أشكالاً خاصةً به وبكل مرحلة من مراحلها التي تعمل على التطور في هذا النظام العام (النظام الرأسمالي) الموجود والمطبق في الدول الغربية، ولكن على الرغم من خصوصية هذه الأشكال للنظام الرأسمالي الغربي فقد ظلت الدول الغربية تتمركز حول نواة ثابتة من المفاهيم والطرق المختلفة والرئيسية في تأثيرها على العالم والدول العربية، لذلك يدعو سمير أمين إلى العمل على كشف تلك النواة الثابتة لهذا النظام ولأشكاله المختلفة حتى يتمكن المكتشف لها من معرفة المغزى الحقيقي لها بطريقة محدده ففي هذه الطريقة يتسنى له معرفة أن يفرق بين ما هو ثابت وما هو متغير في ذلك التطور الخاص بنظام تلك الدول الغربية، وكيفية محاولتها استغلال الدول العربية من خلال العلاقة الغير متكافئة بينها وبين الحكومات العربية، ويستطيع أيضاً معرفة الأفكار الأيديولوجية القائمة عليها تلك الدول في نظامها الرأسمالي الحالي. (49)

إن العلاقة القائمة حالياً بين الدول العربية والدول الغربية تُعتبر علاقة تقوم على اللاتكافؤ في مجالات مختلفة، وهذا يعني أن انعدام القدرة المتكافئة يتجه في ظل حالة الترددي العربي الراهنة حالياً نحو مصلحة الغرب وجعل الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبقيادتها الموجهة للغرب ككل يعمل تلك المصلحة لـ لإسرائيل، فهذا ما تهدف إليه الدول الغربية وهو تحويل علاقات الصراع العربي الإسرائيلي إلى علاقات طبيعية ومقبولة لدى الجميع شعوباً وحكومات وتحويل آليات الصراع إلى آليات تطبيع معهم. (50)

كما أن هنالك الكثير من الدول تُمارس ازدواجية في المعايير وذلك لتحقيق مصالحها الخاصة ومكتسباتها، فعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا في مجال حقوق الإنسان تُمارس ازدواجية

(47) أمين ، جلال أحمد ، المشرق العربي والغرب ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، 1981 ، ص 151 .

(48) أمين ، جلال أحمد ، مرجع سابق ، ص 153 .

(49) إبراهيم ، حيدر وآخرون ... ، العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 19 .

(50) إبراهيم ، حيدر وآخرون ... ، مرجع سابق ، ص 144 .

لمعايير مختلفة حيث أنها تمارس التمييز العنصري ضد الأقليات من سكانها (ضد السود) خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن بعض المؤسسات العاملة فيها كالكونجرس يعمل على تمويل لبعض منظمات حقوق الإنسان في البلاد العربية بدعوة أنها تحرص على ذلك (تطبيق مبادئ حقوق الإنسان) وتعمل على فضح الدول التي لا يوجد فيها مبادئ للديمقراطية وحقوق الإنسان، وعملت من نفسها أي الولايات المتحدة الأمريكية كراعية لحقوق الإنسان في العالم حتى يتسنى لها تطبيق قوانين الجزاء ضد من تريد من الدول بحجة حماية حقوق الإنسان فيها، وفي داخل فرنسا أيضاً يوجد قوانين تخرق حقوق الإنسان العربي (المهاجرين إليها من المغرب العربي) وأيضاً في ألمانيا هناك سياسات موجودة فيها تعمل ضد العمال الأجانب في داخلها، لذلك فالمتخصص لهذا الوضع يرى بأنه لا توجد مصداقية عند تلك الحكومات الغربية في مجال تطبيق حقوق الإنسان حتى في داخلها فهي تحاول تطبيقه في الخارج وهو غير مطبق في داخلها فهل يعقل هذا؟! (51)

يتضح مما سبق بأن من يريد أن يُصلح شيء عليه أن يبدأ بنفسه أولاً سواء كان فرداً أم حكومة أم دولة ومن ثم ينطلق للإصلاح الخارجي، لذلك ونتيجة لما تبين آنفاً فإن تلك السياسات الغربية القائمة على قوانين الديمقراطية وحقوق الإنسان هي سياسات استعمارية تُخفيها تلك الدول الغربية لسياساتها حتى تستطيع تحقيق مصالحها في دول مختلفة من العالم اليوم.

إن منظمة الأمم المتحدة اليوم أو المسماة بالشرعية الدولية تمر بأزمة حقيقية مؤكدة على اختلاف هيئاتها المختلفة وأبرز تلك الهيئات هو مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة التي تتولى وضع وإصدار قرارات دولية للمحافظة على السلام والأمن في العالم، إلا أن تلك الشرعية الدولية أصبحت مهددة من قبل الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فمثلاً قامت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة الهيمنة في سياستها والسيطرة ضد الأمم المتحدة لأنها لم تعمل بالتوجيه الموضوع من الولايات المتحدة الأمريكية، وأبرز مثال على ذلك هو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب سابقاً من هيئة اليونسكو احتجاجاً على الدعوة لصياغة نظام إعلامي دولي جديد، بحيث يقوم هذا النظام على الحفاظ على التوازن بين الدول المختلفة في العالم الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في التعبير عن الرأي لكل منها على حدة، لذلك فكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك الانسحاب هو التقليل من صلاحيات تلك المؤسسة التابعة للأمم المتحدة لأنها تقوم بدور في السياسة الثقافية مخالفاً لها. (52)

يلاحظ من التوضيح السابق لدور الأمم المتحدة المهيمن عليه من قبل الدول الغربية وخاصة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية حيث باتت تحرص على سيادة النظام العالمي الجديد في كل مجال من مجالات الحياة في العالم حتى يظل نظام العولمة والهيمنة هو الذي يُسيطر على العالم حتى في عدم التعبير عن وجهات النظر للدول المختلفة وحتى يظل التعبير للأنظمة الغربية التي تعتبر نفسها راعية للعالم وللدول المختلفة الأخرى التي عملت على تصنيفها كدول متقدمة ودول نامية، فهذا الموضوع لا يُعتبر من الناحية الاقتصادية لوحدها وإنما أيضاً يُعتبر من الناحية السياسية، فهذه الفجوة هي نتيجة انهيار التوازن الدولي (الفجوة بين الأمن وإمكانات العرب الموجودة). (53)

(51) يسين ، السيد ، مرجع سابق ، ص ص 326 و 327 .

(52) يسين ، السيد ، مرجع سابق ، ص 328 .

(53) بلقريز ، عبد الإله ، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد ، بيروت : دار الطليعة ، الطبعة الأولى، 1993 ، ص 126 .

كما أن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على استغلال دورها في هيئة الأمم المتحدة على اعتبار أن دورها مهم في التأثير على القرارات الدولية بحكم موقعها في العالم كدولة قوية ومتقدمة (من الدول المركزية) وأيضاً بحكم موقعها في هيئة الأمم المتحدة بالشكل الموجودة فيه حالياً، بحيث أن لها القدرة على اتخاذ أي موقف يُعارض بعض القرارات الصادرة عن الشرعية الدولية، لذلك فإن تلك الدول تستغل ذلك الموقع لها لتأمين مصالحها الشخصية والاستيلاء والسيطرة على معظم ما تحتاجه من ثروات ومصالح سواء كانت نفطية أو استهلاكية أو استثمارية في العديد من الدول النامية (دول العالم الثالث) على اعتبار أن تلك الدول النامية بحاجة إلى من يراها من قبل الدول المتقدمة، لذلك فإن الدول الرأسمالية الغربية وبحكم أنها تجعل من نفسها أنها هي الوالية على دول العالم الثالث فتعمل على استغلال ثروات تلك الدول تحت غطاء الشرعية الدولية لأن بعض القرارات في الأمم المتحدة تُعطي حق التدخل في بعض المناطق، لذلك وكما هو معلوم فإن الدول الغربية تحرص على تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي لها مصلحة من تطبيقها، أما القرارات التي تنص على إخراج إسرائيل مثلاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن تلك الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لا تعمل شيئاً لتطبيقها لأنها متمشية مع مصالحها بل وأن عدم تطبيقها فيه فائدة لتلك الدول الغربية. فيظهر من هذا الاستعراض لهذا الموضوع بأن الدول الغربية تكيل بمكيالين حتى اتجاه الأمم المتحدة فيما يتعلق بقراراتها.

الخاتمة

إن تلك العلاقات الموجودة بين العرب والغرب هي علاقات بين الدول الغربية وبين الفئات الحاكمة في داخل الدول العربية إلى حد كبير أي هي علاقات بين الحكومات وليست علاقات بين الشعوب، لذلك فيُغلب على هذه العلاقات الطابع السياسي، حيث أن الإدارة السياسية هي التي تُجسد تلك العلاقات مُتمثلةً بالحكومات، فهناك فرق بين الحكومة والشعب خاصة في الدول العربية مثلما هو ظاهر ومعروف.

كما يظهر من خلال هذا البحث بأن اتفاقية السلام في المنطقة العربية هي اتفاقية معالجة للأوضاع الراهنة كما يريد الغرب ليس أكثر، لذلك فتحرص الدول الغربية وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية على استمرارها في الوقت الحالي "أي خلق نوعاً من الاستقرار في المنطقة العربية حتى وأن كان مؤقتاً حفاظاً على مصالحها ومصالح دول الغرب".

كما أن العلاقة بين العرب والغرب تُعتبر علاقة زائفة لا تقوم على التكافؤ بين الطرفين، فالذي يعمل على استمرار تلك العلاقة ليست الشعوب العربية وإنما الفئات الحاكمة في الدول العربية، فهناك أسباب قطرية تتعلق بمصلحة كل قطر (دولة) على حدا، يتمثل ذلك في تفضيل الفئات الحاكمة في الدول العربية على إقامة العلاقات مع الدول الغربية بل واستمرارها لفتترات طويلة وذلك لحصول تلك الفئات الحاكمة على مكاسبها الشخصية فهي تفضل مصالحها الخاصة على المصلحة العامة للشعوب "تفضيل المصلحة القطرية الخاصة على المصلحة القومية العامة" لذلك فإن هذه العلاقة بين الحكومات الغربية والفئات الحاكمة العربية مُتمثلةً بالحكومات العربية تُشكل خطراً على البلاد العربية شعوباً وحكومات،

لأن الدول الغربية بالتالي لا تهتم بالشعوب العربية ولا بحكوماتها بل تحرص على استمرار تأمين تلك المصالح لها سواء كان ذلك عن طريق إقامة علاقات أو استخدام أساليب أخرى لتأمين تلك المصالح، ولذلك وكما تبين فإن الحكومات الغربية تحرص على وجود عدم التوازن في المنطقة العربية من نواحي مختلفة فهي تحرص على وجود إسرائيل قوية في المنطقة العربية وهي دولة قوية وتابعة للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر.

يظهر أيضاً من الأسباب الرئيسية الأخرى التي جعلت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في المنطقة العربية بهذا الشكل هو تفكك وانهار الاتحاد السوفيتي، وهذا سبباً رئيسياً أيضاً لانتشار فكرة النظام العالمي الجديد القائم على أساس تأمين المصالح الغربية من مختلف مناطق العالم وجعل الكون كله في خدمة الدول الغربية باعتبارها الدول المتقدمة في هذا العالم وتقليد الدول الباقية لها في مختلف الجوانب حتى تظل في حاجة ماسة للغرب ويظل الغرب مسيطراً على بترول وأسواق هذه الدول العربية بشكل مشروع أمام الناس، لذلك فإن الدول الغربية وكما يتبين تحرص على جعل الاقتصاد العربي تابع للاقتصاد الأجنبي وحصول الدول العربية على استقلال منقوص من ناحية اقتصادية، لذلك فأخذت الدول الغربية على إقامة علاقات مع الرؤساء العرب بعد حصول تلك الدول العربية على استقلالها في منتصف القرن العشرين تطبيقاً لمبدأ الاستعمار الجديد (عند الغرب) القائم على الإمبريالية أي الهيمنة المخفية على تلك البلاد العربية، وجعل الدول العربية غير قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصادياً، وهذا يُعطي المجال للدول الغربية للتدخل فيها، وكما يقول جرامشي عن الهيمنة التي تمارسها الطبقات العليا الحاكمة على المجتمع حيث تمر بوسائل ثقافية وتعليمية عديدة إلا أن هذه الوسيلة "الهيمنة" في الوقت الحاضر تفوق ما تم إنجازه عبر التاريخ البشري عشرات المرات، لذلك فقد كانت الدول الأجنبية تسعى إلى تفسخ الأمة العربية بدل من أن تكون أمة إسلامية موحدة، وعملت على تدويلها وتفسخها إلى دول مختلفة بل وحتى خلق نزاعات داخل كل دولة لعدم التوحيد فيها، والآن تسعى دول الغرب إلى توحيدها عن طريق إقتدائها بأوروبا والتبعية لها عن طريق فرض النظام العالمي الجديد الذي نادى به الرئيس الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية القائم على نظام العولمة الجديدة القائمة على الإمبريالية والسيطرة والهيمنة المخفية الآخذة في التسارع.

إن العلاقة بين العرب والغرب وبما أنها بين الحكومات الغربية والحكومات العربية، لذلك فهي تقوم على مبدأ التدخل من الخارج والتطبيق من الداخل تمثيلاً لنظام التقليد والتبعية للغرب من قبل الحكومات والشعوب العربية في مختلف الجوانب الحياتية.

وفي النهاية لا بد من توفر الوعي الكافي والإرادة الصلبة في البلاد العربية لإنشاء علاقات جديدة وروابط قوية وأكثر فعالية بين الدول العربية نفسها شعوباً وحكومات في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والفكرية لتحقيق الاستقلال الكامل ورفض التقليد والتبعية للغرب عن طريق اعتماد الدول العربية على نفسها في المجالات الحياتية المختلفة وفك الارتباط مع دول الغرب بشتى النواحي، حيث أنه لا يوجد طريق غير ذلك من أجل الإستقلال الصحيح والأعتماد على الذات في هذه الدول مستقبلاً. وكذلك لا بد من التعامل مع الطرف الآخر حتى ولو كان عدواً ولكن بطرق حذره، وهنا لا بد من التفريق بين مفهوم التعامل ومفهوم التعاون، فالتعامل هنا يعني عدم الانعزال وعدم التطرف وعدم التشدد في الفكر لأن ذلك من شأنه أن يزيد الوضع سوءاً ولا يمكن أن يكون ذلك أداة سياسية للتعامل بين طرفين. كما أن التطرف يخلق أو هاماً في نظر الرأي العام،

أملا الباحث أن يكون هذا البحث القصير والمتواضع ، مفتاحاً جديداً للنهوض بالواقع العربي من جديد، وإعادة النظر في السياسات العربية، ووضع أسس وسياسات جديدة تتلاءم مع الواقع العربي الكلي في ظل مختلف الظروف والتغيرات الداخلية والخارجية التي تمر بها المنطقة العربية ككل.

المراجع

أولاً : قائمة بأسماء الكتب:

1. الجميل ، سيار ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، 1997م.
2. محمد الأطرش وآخرون...، العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1999م.
3. الجابري ، محمد عابد وآخرون....، وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1994م.
4. حمادى ، سعدون وآخرون ...، قضايا إشكالية في الفكر العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995م.
5. زكي ، رمزي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي...، الكويت: المعهد العربي للتخطيط د ، ط، 1993م.
6. قرم ، جورج، العلاقات الاقتصادية والمالية العربية – الأوروبية ، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، 1994م.
7. السعدون ، حميد حمد، العولمة وقضاياها، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 1999م.
8. أمين ، سمير، في مواجهة أزمة عصرنا، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولى، 1997م.
9. زحلان ، أنطون وآخرون..، العرب واليابان، عمان: منتدى الفكر العربي، دط، 1992م.
10. المحافظة ، علي، الاتجاهات الفكرية عند العرب، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1987م.
11. مضية ، محمد السيد سعيد، ثقافتنا ومهمات المرحلة، القدس: اتحاد الكتاب الفلسطينيين، الطبعة الأولى، 1996م.
12. سعيد ، محمد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دط، 1992م.
13. عيوش ، نياض، مدخل إلى المشكلات الاجتماعية، القدس: جمعية الدراسات العربية، الطبعة الأولى، 1984م.
14. الحوات ، علي، مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية ، منشورات جامعة الفاتح، دط، 1982م.
15. بول هيرست ، وجراهام تومبسون، مسائلة العولمة ...، ترجمة إبراهيم فتحي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، الطبعة الأولى، 1999م.

16. يسين ، السيد، العالمية والعولمة، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000م.
17. أمين ، جلال أحمد، المشرق العربي والغرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1981م.
18. إبراهيم ، حيدر وآخرون ...، العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999م.
19. بلقريز ، عبد الإله، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1993م.

ثانياً : قائمة بأسماء المجلات:

1. وطفة ، علي أسعد (2000) الطموحات السياسية وأبعادها القومية والاجتماعية، مجلة عالم الفكر، مجلد 29 عدد (2).
2. المنيف ، ماجد عبد الله (2000) النفط والعولمة الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، السنة 36 ، عدد (142).
3. أبو حلاوة ، كريم (2001) الآثار الثقافية للعولمة " حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة "، مجلة عالم الفكر، مجلد 29 عدد (3).
4. الجاسور ، ناظم (2001) النظم السياسية العربية " قضايا الاستمرار والتغيير "، مجلة المستقبل العربي، السنة 23 عدد(265).
5. فياض ، عامر حسن (2000) الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة 23 ، عدد(261).
6. حسن ، ميرزا (2000) الألفية الجديدة " التحديات والآمال "، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 28 عدد (2).
7. التلاوي ، عدنان (1998) ، مجلة العمل العربية...